باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۲۷۰۰۰

رده‌بندی دیویی: ۴۹۲٫۷۵ الف ۱۶۲ ک / ج ش. ۱۲۶۷

سرشناسه: جامی، عبدالرحمن بن احمد، ۸۱۷ - ۸۹۸ ق.، شارح

عنوان قراردادی: الکافیه. شرح

عنوان: شرح جامی

کاتب:
تاریخ کتابت:

محل نشر: [بی‌جا] ناشر: [بی‌نا] تاریخ نشر: ۱۲۶۷ق.

صفحه شمار: اج. (بدون شماره‌گذاری) مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ۱۵٫۴×۲۱٫۵ نوع خط: نسخ

روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☑ خریداری☐ ارسالی☐

توضیحات: گلابگیر نیک تاریخ ثبت آبان ۱۳۸۴

یادداشتها: عناوین دیگر: شرح کافیه؛ فوائد وافیه؛ فوائد الضیائیه
معلق به حواشی مفصل با نشانهای «ه» عصام، نعمة الله»

موضوع(ها): ۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ ق. الکافیه - نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی - نحو.

شناسه(های) افزوده: الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ ق. الکافیه. شرح. ب. گلابگیر نیک، اهدا کننده. ج. عنوان.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه المتادبين
بادابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة
المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه و
اسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد
العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف
والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لان لهذا الجمع والتاليف كا
العلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل
وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله
تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها
هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه
وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلو

لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها
جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي
الكلام مشتقا من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيها في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح حيث قال جراحات
السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر و
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فتحقيقه حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب باول ببعض الكلم الطيب واللام للجنس والتا للوحدة ولا
منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس
واحد وذاك الجنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على
السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى
ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من
مقولة الحروف والاصوات اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ
المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة
والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في
اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة

المطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر ووضع الوضع
تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة
اجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير
صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او
مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعد
مبني على تجريده عنه فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها
وضع وتخصيص اصلا او بقية حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق
به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد
قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع
بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل ازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها

وفيها

وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومفتاح ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل
قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومفتاحه ما لا يدل جزءه على جزء
معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر
مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة
الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن
في وضع ومن المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان
متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر
كاف لصحة الحالية وقيد الافراد اخراج المركبات مطلقا سواء كان كلاما او غير كلام
فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها فيما يدل جزء اللفظ منه
على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي
مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة فبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرج بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت

اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
اخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة
كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل
كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع
كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع فى
المفصل فهى اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة
ومنحصرة فيها لانها اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
اما من صفتها ان تدل على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل على معنى يحتاج
فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء
تحقيق ذلك فى مباحث الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما لا يدل على معنى فى
نفسها وهو الحرف كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى
الابتداء والانتهاء الى ضم كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى
الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف فهو طرف اى جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال اى حين
يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا معا والاول او من صفتها ان لا يقترن ذلك

المعنى

المعنى فى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى وهو ما لا يدل على
معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو الاسم وهو ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه او
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه معنى
الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اى من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم بوجه
الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف
جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع
المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر قرينة عليها
بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع والكلام
فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ
تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم
فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد

اى تضمّنا حاصلاً بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكماً الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير
الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرج المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرج المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت عمرو وزيد قائم
او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما
ملفوظ والاخرى منوى وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكماً دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات
في حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضاً مثل جسق مهمل وقد
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص
ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد ولم يقيده
بكونه مقصوداً لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده بذلك حتى يصدق الجملة على الجملة
الخبرية الواقعة خبراً او وصفاً بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد

بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته ولذا يكون الكلام عند المص ايضاً
اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في ضمن
اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل
مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين
الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل
وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن
البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند
اليه وهما لا يتحققان الا في ضمن اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل
والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان
كان مسنداً فالمسند اليه مفقود وان كان مسنداً اليه فالمسند مفقود ونحو
يا زيد بتقدير ادعو زيداً فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل يكون من تركيب الفعل و
الاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اى في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف
في ايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى
ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا
باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله في غيره ما ذكره بعض المحققين حيث قال

كما فى الخارج موجود قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن

معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه و به

ومعقول هو مدرك تبعا و آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا

اذا لاحظه العقل قصدا و بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية و

ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره و

هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة الى الدلالة عليه الى

ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم و

الفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه و اذا لاحظه العقل من حيث هو

حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان غير مستقل بالمفهومية

ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه

بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ

الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة

المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى

الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح

ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا

يصلح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا

قصدا ليتمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر

متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة دلت

على معنى فى غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى استقلاله بالمفهومية

ويكنونة

قوله والحاصل اى الذى حصل من ذلك المحصول هو الفرق بين الاسم والحرف

قوله فلا ان يدل عليه اى لفظا الا بضم اى كلما يمكن ان يعمل العقل على معناه الانتباه على متعلقه لفظ دال على متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالتين على متعلقيهما الذى هو المتعلق

وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس

الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب

الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن

الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى

فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن

عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم

مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف

هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا

ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت و

قدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية

ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى

ذكرها ولكن لما جرت العادة باستعمالها فى مفهوماتها مضافة الى

متعلقات مخصوصة لان الغرض وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات

لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها معتبرة فى حد انفسها الا فى

غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا فى حد الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى

فى نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد

الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم من لفظه الدالة

ان عبارة المفصل فى هذا المقام لكن مسبوقة بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها ليتوافق المقامان فارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى لقرينة

نعمة الله عليه رحمة الله

عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان الفعل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير
صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة
مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل صوتا نحو صه وعن الظرف
او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس بشيء منها الدلالة
على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع الاول وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على
زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين بعض في ضمنها
اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة
المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من مباحث الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال المص ومن خواصه
مبينها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها
وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره اما شاملة
لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان وغير شاملة كالكاتب
بالفعل فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له

لعدم

لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه
سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد
الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها
كالموصولات وكذلك ساير خواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر
وانما اختص دخول الجر بالاسم لان اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور
تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص
بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى
الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء
في اخر الكتاب تفسير تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه
هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الكون
في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة

والمراد به كون الشيء مسندًا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندًا فقط فلو جعل مسندًا اليه يلزم خلاف وضعه.

ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا و
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد تقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يؤوّل هذا بتأويل المصدر اي
يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيده
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى
زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم منهما معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان
يكون مركبا مع غيره اولا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه
مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع
غيره تركيبا يتحقق مع عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهؤلاء في قولك زيد
قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف
با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه
عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي
لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي
هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل

كما يجيء في باب المبني ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم
مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام امام عبد القاهر واعتبر
المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين
علم النحو ان تعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم
يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل مختلفا مطابقا
لكلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره ما اختلف فلو كان
معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان
يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما اختلف اخره فيلزم تقدم
الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه
به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب
امارة المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي

هو اخر المعرب فذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحروف او صفة بان تبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا
كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر وانما خصصنا
اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف ما اختلافا
لفظا او تقديرا نصب على التميز اى يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية
اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى ورايت
فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد
وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى ومجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف فى اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فاخر المعرب
فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لا فى اخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء ولا يترتب عليه الاعراب بل

هنا ذ

هنا اى حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام
المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر لا فساد فيه
فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذه الحكم ايضا من هذه
القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب
ما اى حركة او حرف اختلف اخره اى اخر المعرب من حيث هو معرب اما
او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة
او الحرف لا يرد عليه العامل والمعنى المقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا
بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل
والمعنى المقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى
لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب
ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر
تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب ضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه فكانه
اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد
اللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى الوضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله
اختلف اخره يعنى اختلف اخره ليدل الاختلاف وما به الاختلاف على
المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم
الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء بق

اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها الاختلاف فى اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف باخر المعرب باختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفة ولا شك فى ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للتسلب فيكون ح معناه ازالة الفساد وسمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مقصودا لم

تحتج

تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة الا غير الجر فجعل الجر علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما و لم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة ثانيهما واذا كان الاعراب فيهما بالحركة فالاصل ان يكون بالحركة الثلثة فى احوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب محله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير فى مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فافهم

الأول مثل جائني رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل والقسم الثاني
مثل جائني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالألف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة
رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة
الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
ذكره مثل جائني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير
المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما
سنذكر نحو جائني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها و
هنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة و
الأفعال القبيحة وهذه الأسماء الأربعة منقوصات وابوك وفوك وهو
اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواو بين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى اسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الأجناس فاعرابها هذه الأسماء الستة بالواو رفعا
والألف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها
معربة بالحركات نحو جائني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك و
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع واذا لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالأمثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة و
لم يكن مضافا اصلا فاعرابها بالحركات نحو جائني اخ ورأيت اخا ومررت

فينبغي

فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت
مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة اليها وانما لم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف
وانما جعل اعراب هذه الأسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى و
جمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا
كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة واختاروا
اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل
اعراب اسما وانما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب سماعا بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد ودم فانه
لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب المثنى وما
يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال
كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات و
معناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف
يسقط بالتقاء الساكنين نحو جائني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب

معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جائني كلاهما
ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيّد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ و
ان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت
بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر
السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها
السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون
جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه على ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس
البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع با
الواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع
مع ملحقاته بالحرف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرع الاعراب كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة ولغرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب

ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا
الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو
يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على
الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة و
كثرة التثنية وكسروه في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيم
الیهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظ
فيما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي
في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفا بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في
الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء
المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة
لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر

لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلثة معنى كون الاعراب تقديريا
في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير
مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما
تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك
اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها
في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالتي الجر والرفع لا في النصب لاستثقال الضمة و
الكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص
بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع دون النصب والجر نحو جائني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء فهما ساكن فقلبت الواو ياء و
ادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في
اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر
فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديريا في احوال الثلث في مثل جائني ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن

اللفظ

اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان اقل من المنصرف ومعرفته بمعرفة المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باستجماعهما او
استجماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها
او من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين
العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في
هذين البيتين من امور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح هذا الحكم
على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول ثم عطف ما بين العلتين
من الواو والى ثم تجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف و
وزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال
اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا
التوجيه زيادة الف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون
الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم

الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعًا وهذا كما اذا قلت
جاء زيد زاكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان
ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل
او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى
اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها
الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انها
اثنان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها تسعة وقال بعضهم انها
تقريبها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل
المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل و
احمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث و زينب مثال للمعرفة وفى ايراد
زينب مثال المعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى و
وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب و
عمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى
حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث انه
له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما
اشتقاقه الى المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين

الذى هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع للتذكير لانك
تقول قايم ثم قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزايدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل
فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا الوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير
ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه
لا جعله منصرفا حقيقة لان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او
واحدة يقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم
عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه
راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر ورعاية قافية فانه
اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن
الوزن او زحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقولها صبت على
مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثانى فكقوله اعد
ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة
الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشتمله قوله

للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة لرعاية القافية كما في قوله سلاما
على خير الانام وسيدي حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حروف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة
او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم واذا لم يصل الى حد
الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب
الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم
مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع
علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكرارهما
احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كما كالب في اساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد
الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفاء التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا
تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومها
للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست

لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر و
المؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم لو
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه اي خروج
الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اي عن صورة التي يقتضي
الاصل والقاعدة ان تكون تلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة باقية
والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف
كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما
وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى
مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية
واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان
الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخرج
اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو
اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه ويمكن ان يقال المقصود
ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل تميزه بنفسه

التميز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف الى
ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث و
مثلث واخر وجمع وعمر وغير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير
الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار
الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوها غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد فى اعتبار العدل من
امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى
بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسم العدل
الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او
مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل
فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا
كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا
كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جائنى القوم ثلثة ثلثة
فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف فيها وزاد الى عشار ومعشر خلاف

الصواب

الصواب مجيئها والسبب فى منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية
فى ثلثة ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر
اسم التفضيل لان معناه فى الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما
فيه اللام اى عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن
اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء
او اضافة اخرى الى مثلها نحو حينئذ وقيل ويا تيم تيم عدى وليس فى اخر شيء من
ذلك فتعين ان يكون معدولا من احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة ان يجمع على فعل
كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على
صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها
عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والاخر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما وفى اجمع واخواته احد
السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد جمع
الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما او لا على انياب واقواس فلا شذوذ فى هذه
الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم
بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا اى خروجا

يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر
فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيهما العدل ولذا توقفنا اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن
فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر
عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة وازد بيا بها
كل ما هو على فعال علما للاعيان المونثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم
فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة
مثل حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما
اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير
منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع
الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما
قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنون
الكل سواء كان علما للمونث اذ لم يكن فلا يكون مما نحن فيه والمراد من
بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرف فحينئذ لا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها
عليها الوصف هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما

اخذت

اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في
مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا
وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يعرضه الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم
ان معناه مررت بنسوة موصوفات بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له
في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص شرطه اي شرط
الوصف في سببيته منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع
بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية
منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ومعنى الغلبة
اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله للحية السوداء بحيث لا يحتاج في
الفهم منه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية
الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار
اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان
خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها

في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسما الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الا صلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال و ضعفه منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث و كذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسما عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه اي شرط التانيث بالتاء في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط الجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد امور الثلثة ليخرج الكلمة

ثقل

بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيلزم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين يمتنع صرفها اما زينب فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على ثلثة واما سقر فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي المونث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر لكن الحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه العلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي تكون هذا

النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء المصدرية او منسوبة الى العلم
بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت شرط
بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف كما سيجئ انشاء الله تعالى فلا يتصور كونه
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية لها ثم العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها
فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى
العلم فى اللغة العجمية بان تكون محققة فى ضمن العلم فى العجمية حقيقة كابرهيم
او حكما بان تنقل العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا
يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا تصلح
سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته فى
العجمية وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على
الثلثة اى ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا
تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى
وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها

مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض
التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان
قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم
لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين
لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب
اخر اعتبارها بسببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم
ممتنع صرفها لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط وفى
ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه
على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع
على انتفاء شرط الثانى والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا
يخفى واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصلح وشعيب و
هود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم
مقام سببين شرطه اى شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع
وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى و
لهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى
تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة

كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامين وصواحب جمع صاحب على صواحبات
وانما اشترطت بذلك ليكون صيغته مصونة عن قبول التغير فتؤثر
بغيرها اسقلبته عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث
باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما
اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد اه
كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيما هو
في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محضا
ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة
منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغيرها ثانيهما ما يكون بها فاما
ما كان بغيرها فتمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد
الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما
فرازنة واشالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات
شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فالجمعية فيه وصيغة منتهى الجموع
ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف
لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل
جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل

فرد

فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم الجنس الضبع مذكرا كان
او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول
ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بحضاجر بجعل اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في
سراويل فانه الجمع اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في المال فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت
فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانا عم
ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة
لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية
فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازنة وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق

على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف وهو من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمع سروالة على سراويل واذا صرفها اى سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتنى جوار ومررت بجوار كما تقول جائنى قاض ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار فى قولك جاءتنى جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين

فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف منه عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتح خفيف فما فيه الاعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال اصلا الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضاده اعنى منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية فى حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات

واما الاعلام المشتملة على الاسبا فلم يذكر بنا بها اصلا فلذلك احتاج
الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم و
بك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
فيهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودة
من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد
ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح
هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من
الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في منعهما
من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما
بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء
التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها وبهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثم اي و

من اجل ان المخالف في الشرط اختلف في رحمان في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له
مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر
ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من
شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين لان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء
الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان من المنادمة
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى
لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا
القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة
العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة
فعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك
بذر علما لماء وعثر لموضع وخضم لرجل انها انتقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما
لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل
علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول
على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة
وان يكون غير مختص لكنه يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما
كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حروف زايد من حروف اتين
كزيادته اي مثل زيادة حرف او حروف زايد في اول الفعل غير قابل اي حال كون

كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء
لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم ترد عليه اربع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء به المذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل
باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي من اجل اشتراط عدم قبول
التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود زيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة
او مع شرطيته لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث وصيغتي
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا
نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا
آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به
نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين
بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مع
مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل
واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غيرهما هي شرط فيه الا
العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست

شرط

شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد معهما
بشيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها
والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه
سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من
العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت
بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من
صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول
عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز وروده اصمت بكسرتين وان لم
يشتهر فالاوزان التي فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن
الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في
اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وزن
العدل وهما العلمية والتانيث المعنوي ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ

اظهر مع موافقة لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاسناد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فى انه لا مثل
احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهر غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو
اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه مثل
العلمية لكونه بمعنى كل وكذا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار كافعل
اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه
بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه
الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعلها غير
منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او الالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا
باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما
شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها
سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية
فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية بواسطة
العلمية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية

والعلمية

والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب
واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر
سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبر فى حال
العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب
عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد
التنكير فى مثل احمر علما من اعتباره فى باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه
للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم
فى حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب اخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية لو اعتبرت الوصفية الاصلية
والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين
بعد زواله مع ضد اخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام
اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير
مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر
لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان تقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركة
البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير

منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان علة انصرافه انما كان لمشابهته
الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى
اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته
للفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد
الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من التعريف ومنهم من ذهب الى ان
العلتين او كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان
زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيانه ان العلمية تزول باللام
والاضافة فمن وان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا معا كما فى ابرهيم وان لم يكن
شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم يكن ثمة علمية كما فى احمر بقيت العلتان
على حالها وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا
الجمع مطردا صفة للمذكر الذى لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل و
جمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل
على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان

ثم تعرب

ثم تعرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا
الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما سيجئ فمنه اى فمن المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل و
انما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء الجملة الفعلية التى
هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر
التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل
مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل
والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز
به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى
ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا
ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد
يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد
وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل

شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على
ما في حكمها كاسم الفاعل او الصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن
مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول واحتيج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كا
المص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما
اسند اليه الفعل ومثل ابوه في قام ابوه زيد هذا مثال لما اسند اليه شبه
الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع
مانع ان يلي الفعل المسند اليه بان يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شي
اخر من معموله لانه كالجزء من الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت
لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي
يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبته فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبته فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبته وذلك
غير جايز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بان هذه الضرورة الشعر والمراد عنه عدم جوازه في سعة الكلام
وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه
الفعل اي جازى الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل

ومفعولية

ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا
وفي ضمن الامثلة ايضا والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة
اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع لبيان
شي انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة
شامل له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل
الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا
او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل
لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد
الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد
الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما
والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافات الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا
لكن بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد
في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد

في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فالحب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها الى
الموصوف وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معنا ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الاخر وهو ايضا
خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد
الا لان الحصر هيهنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا او
اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي
الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وفايدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد
معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعول بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك
زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في
صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في
صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فللمنافاة لان الاتصال
الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا
كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جايزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا للسوال المحقق لمن
قال من قام سائلا عن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد فحذف قام اي

قام زيد

قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد
جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن
مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط
مما تطيح الطوايح والمختبط السايل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
الطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسال الغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسله الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا
اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر
المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب عدم

لان

مغنٍ لانّ مفسّره قايم مقامه مستغنٍ عنه ولا يجوز ان يكون احدهم مرفوعًا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بدّ له من الفعل وقد
يحذفان اى الفعل والفاعل معًا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن
قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم وهذا الحذف
جايز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤدّاه فى مقامه كا لمفسر
فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدّر الجملة الفعلية لا الاسمية بان
يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية
واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضًا
نحو زيد معطى ومكرم عمروا او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى الاكثر من
فعلين ايضا اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسمًا
ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال تنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون مع
وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما
فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى
وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما
لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل
فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضمار

مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدّ ونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى
الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما
يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلذا خصّه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية
بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء
الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان
يقتضى كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما فى
الفاعل والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما
فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء
مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو جامع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر
مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى
هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين يتخصص
هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية و
المفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثانى حصل مثال

للضمير الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا
او اكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز الاعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون
الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني بسبقه والاحتراز عن
الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا
به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم
التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
او على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني و
اكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم
على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل
كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول وان اقتضى الثاني الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان
ولا يلزم حينئذ محذوف وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضمار بعد الظاهر

كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني و
اكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا
عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى
عنه والا اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا
يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو
ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا
اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى
لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من
الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول
فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث عمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له و
منطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو
اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظ المفعول الثاني اسنادا الاعلى اتصافا ذاتا

بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا و
الثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع بينهما ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس فلو انما
اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد
توجه الفعلان اعنى كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من
المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء
القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى
لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين
فقال ليس قول امرء القيس كفاني ولم اطلب من المال ليس منه اي من باب
التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل
من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل
من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك
مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب
المجد والعز كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد
يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة
ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصلي الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة

اتصاله

اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله
فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للملابسة كونه فاعلا الفعل
متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل
او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان يغير صيغة الفعل الى
فعل اي الى الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول فيهما ولمثل افعل
واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى
المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا
تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل واحد من الاسنادين
تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير
تام ولا يقع المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا او المفعول له بلا لام لان
النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب وفات الاشعار بخلاف
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول
له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت
في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول
معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد من الواو فانه لم يعرف كونه
مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي

يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى لو قوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا
فائدة فيه من غير وصف لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه
بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم
يجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو
اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها
المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة
المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما
هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا
او تقديرا لينا ول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه

عامل

عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون
مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز
به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم لانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجريها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا وان والالف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام و
نفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند
الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبر خبرا عن نحن لفصل بين
اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم باجنبى وهو غير جايز لضعف
عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى
مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن
آلهتى يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع
للضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الاسم لم يجز تثنية مثل
زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفى واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد الف
الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام
اسما مفردا مذكورا بعدها نحو اقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو
اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه خبر ليس الا جاز
الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما
بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائما ن

الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبراً مقدماً عليه

وثانيهما اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة

قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر

هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن عوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات

الاسم فلا يصدق على يضرب فى يضرب بدانه المجرد المسند به المغاير للصفة

المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن

القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة

فى تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد

بالمسند به المبتدأ او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور فى به راجعا الى

المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله

المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العوامل فى المبتدأ والخبر هو

الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء وليسند

اليه شيء فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين و

اما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عامل فى

الخبر فقال اخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الاخر وعلى هذا لا

يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اى ما ينبغى ان يكون

المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر

حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل

فى المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد

المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالته التقديم وامتنع قولهم صاحبها فى

الدار

فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التأخير

فيلزم عود الضمير الى المتأخر رتبة ولفظا وهو غير جائز وقد يكون

المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى

معين والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور

المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك

النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب

من المعرفة مثل قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول

للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ او

خير خبره ومثل قولك ارجل فى الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام

يعلم ان احدهما فى الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من

الامرين المعلومين كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما

تخصص بهذه الصفة فجعل ارجل مبتدأ او فى الدار خبره ومثل قولك ما

احد خير منك فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد

وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد

وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد به العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل

قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل

فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر وفيما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه انما يذكر بعده

امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة

الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خبرا

كما اذا كان مجئ حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجئ عدو

المهر له بنياح غير معتاد يتشأم به فيكون شر الاخير افعلى الاول

يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لاخير اهر ذا ناب وعلى الثاني

لايصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقير

اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى قد ادركه العجز في حادثة ومثل

قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقدم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم

انما يذكر بعده موصوف لصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة

ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت

سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه

قال سلام اى سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال

بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما

ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات

الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول

الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب

لما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن

الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال

والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام

ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة

والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة

خبرا عن المبتدأ من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين

المذكورين

المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع

المضمر في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو

الله احد وقد تحذف العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين

درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع

البر والسمن لا يسعر غيرهما او ما وقع ظرفا اى الخبر الذي وقع ظرف زمان

او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى

الخبر الواقع ظرفا مقدر اى ماول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر

فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل

وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق

عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه

الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم

وجاز تاخيره لكنه قد يجب تقديمه لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان

المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام

كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من

مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا

ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى

ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى

الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او

غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد

المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل من افضل منك رفعا

للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له

كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد

لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر

فى هذه الصور الثلث لما فى الصورة الاولى فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخيرة

فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا

قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او

مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان

وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل فالتبس

المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو

حروفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد

اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له

صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد

فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر

جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا

صورة ومعنى وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد

اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته

او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدا من حيث انه مبتدا بتقديمه يصح

وقوعه مبتدا مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر مخصص للمبتدا بتقديمه

كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام

كان

كان لمتعلق الخبر التابع له ضمير يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو

على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق

اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله

مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر

هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل وكان الخبر

خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ فى

تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن

الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم

الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد

المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا

ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل

زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى

الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض

النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد بالقسم

بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف لا اختصاص له لا فى

الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من

توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد

اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول

للثانى والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا

الشرط فى سببيته للخبر مسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح

عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد

الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد

فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط

اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية

او ظرفية ماولة بجملة فعلية هيهنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون

صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته للشرط لان الشرط

لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف بها او

النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها

مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار

هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم

الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم

ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار

هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال اسم المضاف الى

النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى او في الدار فله درهم

وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى صح

دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه

انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر بالشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك

المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط و

الجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا

يقال ليت او لعل الذى يأتينى او في الدار فله درهم فان قيل باب كان و

باب

باب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل

تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا

ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق

بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن

دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا يمنع عنه لانها لا تخرج الكلام

عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا

وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل لما الحق بعضهم ان المفتوحة و

لكن ليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم

الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول

من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهم القران وكلام الفصحاء

لا يساعدهم القران وكلام الفصحاء لانما يدل على عدم منع ان المكسورة عن

دخول الفاء على الخبر ما يسبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن

دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف

المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا او واجبا

قد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد

وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فيقطع لقصد المدح او

الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من

قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف

في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اى

الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير
الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جايزا القيام قرينة من غير قيام شئ
مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع وان تقدره
على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغيرها دمشتاى فوق خرج
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما
التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك
فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذى وقع بعد لولا مثل
لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره
فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام ما هو قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا
لا يجب حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من
لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم الذى بعدها فاعل
لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى رافعة للاسم الذى
بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك
المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا

به ومثل

به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى
السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل فى الحال و
اقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال
عن المفعول نحو ضربى زيدا ملابسى قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا ملابسا
قائما اذا كان حالا عن الفاعل ولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال
فبقى ضربى زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة كما تقول
الذى ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم حذف ملابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل
فى الحال واقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا
فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ وبلزمهم
حذف الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد الحال محله مصدر مضاف الى صاحب
الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل
خبره على معنى المقادلة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل
رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا

الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم
المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدأ تكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم به
فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب
حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع
التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان
واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن و
ليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها
لما شابهت الفعل المتعدى كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان و
اخواتها المسند الى شى اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورود
ها عليهما لا براث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم
فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس
مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى
ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه
استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قايم فى ان زيدا قائم فانه المسند بعد
دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى

اقسام

اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه
واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا
بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه
خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان تقع خبر الباب ان حتى يجوز ان يقال ابن زيد
ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من اباك الا فى تقديمه
اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعى لم تتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا
اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه دون
حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم و
فى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى لنفى الكاينة لنفى
الجنس اى لنفى صفته لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل
نفسه هو المسند الى شى اخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اى بعد دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما
عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل

ظريف انما عدل عن امثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا يقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف لفظا عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى من الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فيما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي

المتي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت علم ان المراد بالمسند والمسند اليه في التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في ومع واللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما ذكر لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا

قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كما نحو ان زيدا اخوك فان اخاك مسند فعلم انه مسند اليه بعد دخول ليس مع انه ليس باسم والجواب انه ليس مسند اليه بالتبعية

قوله بل المراد ان معنى الفعل المشتمل عليه ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي لان معنى الفعل لا يشتمل عليه بل على مطلق الحدث [illegible] استعمال الكل على الجزء [illegible]

نحو ضربه الرقاب واسماً فيه معنى الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج به
المصادر التي لم يذكر فعلها الا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب واقع على
زيد بمعنى صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى
ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديباً في قولك ضربته تاديباً
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل كذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهتك كراهتي فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك
الفعل مشتملاً عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعاً ومانعاً وقد
يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوساً للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى
الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوساً الا اذا قصد به النوع والعدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع و

العدد

فعلى هذا مصدر [illegible] جواب عما يقال ان نحو [illegible] ليس بمصدر [illegible] الاسم [illegible] بان مصدر [illegible] التشبيه [illegible] القليل [illegible] مقدم [illegible]

العدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوساً
واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتاً وسيبويه يقدر له عاملاً من بابه اى
قعدت وجلست جلوساً وانبته الله فنبت نباتاً وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اى قدمت قدوماً خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوباً اى حذفاً
واجباً سماعاً اى سماعياً موقوفاً على السماع الى قاعدة له يعرف بها نحو
سقياً اى سقاك الله سقياً ورعياً اى رعاك الله رعياً وخيبة اى خاب
خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعاً اى جدع جدعاً
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمداً اى حمدت حمداً وشكراً
اى شكرت شكراً وعجباً اى عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً قيل
عليه قد قالوا حمدت لله حمداً وشكرته شكراً وعجبت عجباً فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو
حمداً له وعجباً له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياساً
اى حذفاً قياسياً يعلم له ضابطة كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع ستعدد
منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول المطلق وقع مثبتاً اريد
اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيراً لا يجب حذفه بعد نفي داخل على
اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً لعنه او بعد معنى النفي داخل على اسم لا يكون المفعول

المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على
فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما قيد الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا
سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى
موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو قوله تعالى كلا اذا
دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى لو وقوع بعد
اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اى تسير سير البريد هذا مثال لان لما وقع مثبتا بعد النفى وانما اورد
مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى
ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه به فعله والى مفرد ومضاف وانما انت
سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى تسير سيرا
مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون
الجملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما منا او الفداء
ففصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما
تمنون منا بعد شد الوثاق واما تفدون فداء ومنها اى من المواضع ما وقع
اى موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه اى لتشبيه امر لآخر احترز به عن نحو

نحو

لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل
من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد ليس
من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك
الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد
فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام
به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت
به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشى صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
هو الضمير المجرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى صراخ
صراخ الثكلى وهو امراة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى
موضع المفعول المطلق وقع مضمون الجملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير
المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر
وقع مضمون الجملة وهى له على الف درهم لان مضمون الاعتراف ولا يحتمل المضمون
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه
انما يؤكد نفسه فى ذاته لا امر اخر يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون الجملة
لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا
من حق يحق اذا ثبت ووجب فى مقامه مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم و
لها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد

نفسه من حيث هو مضمون الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصفه الاحتمال
فيه نفيا والمؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد
لنفسه تاكيدا لاجل نفسه لتكرره وتقرره حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع
مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في
تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد
مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا او في جعل المثال من تتمة
التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم
لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون المحذوف
الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعد لك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو
ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في
المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان
المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما فهم من
مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل
فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على

صيغة

صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل
اليه فانما مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر
الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا
فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي
هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما او متاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم
يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان
تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل
للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر
لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة
مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها
امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا
اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله

قوله مثل يا سماء

ای توجهه الیك بوجهه او بقلبه کما اذا نادیت مقبلا علیك بوجهه حقیقة مثل یا زید او حکما مثل یا سماء ویا جبال القیا ارض فانها نزلت ولا منزلة من له صلاحیة النداء ثم ادخل علیه حرف النداء فهو لتنزیله وقصد ابتغا فهی فی حکم من یطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع علیه ادخل علیه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزیله منزلة المنادی وقصد ندائه فخرج هذا القید عن تعریف المنادی ولهذا افرد المص احکامه بالذکر فیما بعد وفیه تحکم فان المندوب ایضا کما قال بعضهم منادی مطلوب اقباله حکما علی وجه التفجع فاذا قلت یا محمداه فکانك تنادیه وتقول تعال فانا مشتاق الیك فاولی ادخاله تحت المنادی کما فعله صاحب المفصل وقیل الظاهر من کلام سیبویه ایضا انه داخل فی المنادی بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهی یا وایا وهیا وای والهمزة واحترز به عن نحو لیقبل زید لفظا او تقدیرا تفصیل الطلب ای طلبا لفظیا بان یکون اداة الطلب لفظیة نحو یا زید او تقدیریا بان یکون الاداة مقدرة نحو یوسف اعرض عن هذا او للنیابة ای نیابة لفظیة بان یکون النائب ملفوظا او تقدیریا بان یکون النائب مقدرا کما فی المثالین المذکورین او المنادی والمنادی الملفوظ مثل یا زید والمقدر مثل الا یا اسجدوا ای الا یا قوم اسجدوا وانتصاب المنادی عند سیبویه علی انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زیدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرة استعماله ولدلالة حرف النداء علیه وافادته فایدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علی فی بعض کلامه ان یا واخواتها اسماء الافعال وعلی هذین المذهبین لا یکون من هذا الباب ای مما انتصب

المفعول به بعامل واجب الحذف وعلی المذاهب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی احد جزئی الجملة فعند سیبویه جزءا الکلام ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قایم مقام احد جزئی الجملة ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزئیها اسم الفعل والاخر ضمیر مستتر فیه ویبنی ای المنادی قدم بیان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتها بالنسبة الی النصب وطلب الاختصار فی بیان النصب بقوله وینصب ما سواها علی ما یرفع به ای علی الضمة او الالف او الواو التی یرفع بها المنادی فی غیر صورة النداء والفعل مسند الی الجار والمجرور اغنی به ولا ضمیر فیه وارجاع الضمیر الی الاسم غیرها لانه لسوق الکلام ان کان المنادی مفردا ای لا یکون مضافا ولا شبه مضاف وهو کل اسم لا یتم معناه الا بانضمام امر اخر الیه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنی المفرد المعرفة لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة لفظا ومعنی لکاف الخطاب الحرفیة وکونه مثلها افرادا وتعریفا وذلك لان یا زید بمنزلة ادعوك وهذا الکاف ککاف ذلك لفظا ومعنی وانما قلنا ذلك لان الاسم لا یبنی الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا یبنی لمشابهة الاسم المبنی مثل یا زید ویا رجل مثالان لما هو مبنی علی الضمة واولهما معرفة قبل النداء وثانیهما معرفة بعد النداء ویا زیدان مثال المبنی علی الالف ویا زیدون مثال المبنی علی الواو ویخفض ای یجر المنادی بلام الاستغاثة ای بلام یدخله وقت الاستغاثة به وهی لام التخصیص دخلت علی المستغاث دلالة علی انه مخصوص من بین امثاله بالدعاء نحو یا لزید وانما فتحت لئلا یلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو یا للمظلوم ای یا لقوم للمظلوم فانه لو لم یفتح لام المستغاث لم یعلم ان المظلوم

في هذا المثال مستغاثا او مستغاثا له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد و يا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء و يا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وتنصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان المهدد اسم الفاعل يستغيث بالمهدد اسم المفعول ليحضر وينتقم منه ويستريح من المه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء و يا للدواهي ليس الماء والدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بجر المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر اسبق و يفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما

سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وفيما غيره متغير عن حالة وفيما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة ومثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب ولا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل حد من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما نحو يا زيد حسن الوجه وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه والا عمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة و

حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما
جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا
لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد دليل دخل فيها المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف الا انها كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم
يجر الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيها هو جار فيه مطلقا بل لابد
فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالتقييد فيما هو
محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب
الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند
المص ذلك ولذلك لم نقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه فان حكمها غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او
المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظ وتنصب
حملا على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو هيهنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر على
مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان ويا زيد الحارث و
الحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه
فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف
بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوى القارى المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء ابو
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع محله ومحله النصب و
ابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام
عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه
مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما
يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة
ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان
اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى
غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا تمتنع
دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى يباشره حرف
النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال
من الاحوال اى سواء كانا مفردين ومنصوبين او مضافين للمضاف ونكرتين فالبدل
مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد رجلا عاقلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف

مثل یا زید بن عمرو ویا زید اخا عمرو ویا زید الطویل العاجل او یا زید ورجلا
صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه و
اما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتح المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة
لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى بنت
بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا
زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل
علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار
فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه
بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا
اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط
هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو
المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى
هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك مما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافا او مفردة
نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام هى اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما

لزومها

لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع اخر خص
هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال الخاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت
اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام
فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة فيهما واما فى قولهم من
بالتى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لانها ليست عوضا عن محذوف وان كان
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان للذان
فرا اياكما ان تكسبانا شرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك
اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفرد وو
ولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب اما
الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى
المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى واما
الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى فتح اتباعا لنصب الثانى
كما فى يا زيد بن عمرو وتعيين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وما
البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا بالنبى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة
عمر اى مكروهه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاطها اكتفاء بالكسرة

اذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل يا فتاى مثل يا غلام وقبلها الفا نحو يا
علاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان
المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء سريعا ليتخلص الى المقصود من الكلام
يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه
الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بالنداء الشهرة على الياء المغايرة بالحذف والقلب
فلا يقول يا عدو ويا عدوا في عدوى وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح
الالف اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه
الوجوه كلها وقفا اى في حالة الوقف تقول يا غلامه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب في حال ورائهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها الكثرة استعمالهما في كلامهم
معا كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا ابت ويا امت قالوا يا ابت ويا امت بابدال
الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء ومكسورة
الياء وقد جاء الضم نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة و
قالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا
ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخي ويا
خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابنة عم على الوجوه الاربعة مثل
يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء اكتفاء

بالكسرة

بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذوذا في المضاف
الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال و
اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه هنا
وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان
دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى في غير المنادى واقع ضرورة
اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في اخره
اى في اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم
فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
الضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط
الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا فلا تكون
من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخر جزئه نظرا
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا بلام لعدم
ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة منافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى
عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند نحو
في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت واظهار التفجع فلا
يناسب الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط
الرابع احد الامرين وجوبية وهو ان يكون المنادى علما زائدا على ثلثة احرف

قوله وهذان الوجهان ... اعتراض على ظاهر العبارة ... وحاصله بان قوله ... المضاف ... جواز هذا الوجوه ... الاربعة في كل مضاف ... مع ان الوجهين ... الاخيرين لا يجريان ... في يا عدوى نعم

قوله لا لعلة اخرى كما في ... مثل قاض من ان حذفه ... للاعلال فهو لعلة ... لا للتخفيف

يكون لانه لعلمية ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة النداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولو زيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسماء متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ابتقا نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كيفية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اى اخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا اخرا عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت بعده تاء التانيث فلم يحذف فيهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم كما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اى صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اى الف وواو وياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزايد لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الاخير وهو اى والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه بقاءها على اقل ابنية المعرب وانما لم يرخم

هذا

هذا القيد في قوله زيادتا في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة على حرفين ليس للترخيم حذفنا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة وكما زيدتا معا حذفتا معا واما الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزايدة لا بد منها الساكنة علي الاسكان عن العقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب الحذف في الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو وبرو ومنطق بضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله تصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة مبني على الضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه تحقق مانع الاعلال وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اى العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه احد

وبعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكا ويشاركوه في
التفجع وفي الاصطلاح وهو المتفجع عليه وجودا او عدما اوجودا فالمتفجع عليه
عدما اما تفجع على عدم كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا اما
تفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب ومثل يا زيداه او يا عمراه ومثل يا حسرتاه
يا مصيبتاه واخص المندوب بوامتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة بضم واذا كان مضافا او مشابها به نصب
يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبرهانه لا يقع نكرة لا
لا يندب الا المعرفة ولك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب
في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس في ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره
الحق مدا مجانسا لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام
جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه
غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء اي الحاقها بهذا المد في حال الوقف لبيانه
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب
به ليتعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر
اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرفه ليتعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لا

اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لامر حتى به لتمام المضاف فهو
كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
جاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وازيداه الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
الالف باخر صفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاله قدحان فقال
واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او
لم يعرف كيا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من
المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه
لا يحذف منه الا مع بدل الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصول
بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف
بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا
احسن الي واما المضمر فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في
اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل فحذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قاله امرؤ
امرؤ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق فحذف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق

كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم فقيل
هي رقية يصطاد بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى فيسكن
ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الا يا اسجدوا بالتخفيف اى الا
انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخولها على الفعل وفي
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للفعل المضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع
الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول به اضمر اى قدر عامله اى
الناصب له على شريطة التفسير والشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه
احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل
اسم بعده فعل او شبهه واحترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه
متصلا بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه و
زيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اى بالعمل في ضميره او في متعلقه اى متعلق ذلك الاسم ومتعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل
فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال
عليه اى على ذلك الاسم هو اى لاحد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى
ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا اضرب وبقيد

الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل
ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فانه عامل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه
ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد اكنت
اياه وههنا اربع صور احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه
اراد به في تعريف اضمر عامله تقديره
والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم بالترادف والثالثة
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة
امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق وحسن
في ترتيبها تاخير المثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف لجاوزت فتقديره زيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا
حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بفعل
يفسره ما بعده اى ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت فقد كان
الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني و
على هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزم
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه
اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مثل الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او
الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الاصول الخمسة اشار المصنف بقوله

قوله كما لا يخفى وجهه وهو ان الوصل اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها نعمة الله

ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن
العوامل اللفظية مصحح رفعه بالابتدا و مرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي المصححة فيهما متساويتان لان وجوبها
صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع
لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن تكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة
على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا
كالامر والنهي والدعا نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها الا غالبا
المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع
الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف
من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم
ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا

يقع الاسم المذكور بعدها ولما ولن لانها لا يذكر بدون معمولها نحو ما زيدا
ضربته ولا عمرو ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا اديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يجب الرفع في اسم الاستفهام مثل من
زيدا اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان
استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير
الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله لقيته
فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي
الامر والنهي يعني في موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه
زيدا لا تضربه وانما اختير في هذا الموضع وما بعده من الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وفيما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا وهو الاولى وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
بالصفة اي التباس ما هو مفسر في حالة النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث
هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع ما هو
المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبر ذاتا هو مفسر
على تقدير النصب وصفته لا بينه بوصف المفسر وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير فلو
رفع بالابتدا وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن يلتبس
بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى خلقناه صفة له وقوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه
مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشيا

الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية
للعباد ويستوى الامران اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته اى عنده او فى داره ونحو ذلك
والا اى يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا
عطف الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة
اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة
الكبرى وهى اسمية وفى النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهى فعلية
فان قلت السلامة عن الحذف مرجح للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة
عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب والكبرى ابعد
ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد بها هيهنا ان ولو فان
اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا
ضربته ضربك مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال التحضيض وليس مثل
ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن
فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او

مناسبه

مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب كذا مناسبه اعنى ذهب به قلت
لا ينحصر المناسب فى ذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على
صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب
به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ان يراد فى الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد
فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى
وكل شيء فعلوه فى الزبر اى فى صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان
متعلقا بفعلوا فقد فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه
خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين
فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين
فى صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء
هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان
الاسم المذكور اذا كان فعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل
تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة الى ان تمحلوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على

ونحو غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا الاخراجه عنها فقال الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
اللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو
صلة كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبطة بالشرط للدلالة
على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل فى خبرها قبلها فامتنع تسليط الفعل
المذكور بعدها على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند
سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية مبينة للحكم الموعود والفاء
عند سيبويه للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا
يعمل في جزء الجملة الاخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والآية
ان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي يكون ذا مما تحتمل
الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد
من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع
الاربعة التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح
التحذير معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حال كونه تحذيرا
تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك
المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت
فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر
موضع المضمر بتقدير الكلام او معمول بتقدير اتق او ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه

موضع

موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد و
اياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناه ابعد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا بعد حذف الارنب
عن نفسك على التقدير بن المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد
والحذف من نفسك تحذيرها منهما والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اى اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يفيد اتقيته
بعيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لاداء المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال
بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض
افراد نوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك
والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود وبدليل ذكرهما فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير
من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ
كثير في غيرهما فاما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
اى حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا

كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها
فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما
او لا فقوله مذكور خرج به ما لم يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا
يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
يعني انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة توضيح
تصوير المعرف قوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشار الى
قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما ظهر فيه
في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فيه اما المجرور بها فهو
مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه فخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ
التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان ذا الزمان او محدودا تقبل
ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء من مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة حرف كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك او امامك والا اي وان لم يكن مبهما بل

يكون

يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام و
خلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما تقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتبين ولهذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند
ولدى ولم يذكر سبب وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ
لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو
جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل جهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه
ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل
تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه
اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما يصح ان تقول ضربت زيدا في
الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك
فانه اذا قال الداخل في الدار دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه

بل مفعول به وقيل مطلقا على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في فيقل عن
سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شرط
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول
له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل او حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا
فقوله مذكور احترازا عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه به
وهو الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ان ضربت زيدا قلنا المراد مذكور
معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه
ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل مذكور
وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن و
القايل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق فخالف خلافا
ظاهر للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ
فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان
صحة تاويل نوع منوع لا يدخله في حقيقة الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف

فوله التفصيل فيه بعينه كما مر فيتنوع في اشتغال الرفع يوم الجمعة سرت فيه والنصب يوم الجمعة صمت فيه ... يوم الجمعة ...

قوله مذكور ... تاديبا اي اذا قال قائل لم ضربت زيدا ... التاديب ...

من حيث انه يعني جاوا زيدا ركبا اي جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج
عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب مفعوله لا شرط كون الاسم مفعولا
له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك للزاير عنده مفعول له
على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام
بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في
هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في
النية وكان الاصل لبقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في بقائها في النية الى شرط
بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها وان تكتفي
بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول
له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي المتحد
فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمحبتك اياي ومقارنا
له اي الفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا او زمان
والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من
زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له
اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا
لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذا

قوله وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور باللام عند الجمهور مفعول له بواسطة حرف الجر ... وانما يجوز ... الحذف ...

هو اهل لمحبة الله والعبط للتطرف للسخطة ابليس للبلية والمحق ...

الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر متعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شي فيها المفعول معه هو اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه بقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به نحو ولله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبته بوجوه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم للنصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر اليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قرائة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه ضمير راجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين الزور ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله فيه ضمير راجع الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترز عن المذكور بعد غيره كالفاء للمصاحبة معمول فعل اللازم متعلق اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة و مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم و سواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل بدون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو

موضع

موضع مع لكونها اخصر لفظا واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسبت معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا ان لم يجز العطف بل تمنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة والتاكيد للمتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يعمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي ان لم يجز العطف تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما وبنفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابسه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال الرابع من المفاعيل الشرعي الملحقات بها وهو ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما تبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما تبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التزييد على سبيل منع الخلو لا الجمع

فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى مثل كان الفاعل
او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول به
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح
حذفه واقامة المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة
ابرهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع
وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما
فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار
ضميره المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ
تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال
من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا
لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ

حقيقة فان

حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد
فى الدار قائما مثال اللفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف
انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوى لان مفعولية زيد ليست باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من
لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر
فى نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هى باعتبار
معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بصحة وقوع القائم حالا فهى
معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو
ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى
الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى
الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتشبيه فى نحو هذا زيد قائما
كامر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو زيد قائما وليتك عندنا مقيما
ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى
فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى

قوله مثال اللفظى اه
فيه رد على ما قال الشيخ
النسوى بان المضمر
مثل هذا مثال الحال
عن الفاعل المعنوى
ووجه عدم استقامته
ان ضمير الفعل
الى الظرف المستقر
فالضمير المستكن فاعل
لفظا حكما
فاول الكتاب

ويصير زيد مفعولا به
لفظيا فانه اذا ان العامل
فيه مقدر

جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مورد وقوع
الحال على قسمين احدهما ان يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائني رجل
من بني تميم فارسا او مغنيه غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تع فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في خبر
الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الانفصال للنفي نحو ما جائني رجل
الا راكبا او متقدمة عليه الحال نحو جائني راكبا رجل وثانيهما ان يكون ذو
الحال في غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم
ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد
لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يتوهم ان غالبية كون
صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد
تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت يصف حمار الوحش والاتن يقول
ارسل حمار الوحش على الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين الكل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم
يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عسى لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا به نغص مداخلة بعضها
في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته
جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على

وجهين

وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده
اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معان موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا
ومجتهدا فهي وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في
صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة
لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين المعرفة
وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا
يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواد
وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال اتفاقا على مثل زيد قائما اكرم وقاعدا
على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل
اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عن داخل في الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا
يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظروف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه
وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى
الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا
يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا
في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم والمراد هو الاحتمال الثاني لا غير كما

لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء
كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال
عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وحق
لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر
والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض
حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور في
الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف
والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها
مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي
صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان تقع حالا من غير ان يؤول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا
شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يغير
نحو الطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة ضرعها مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما
على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر
النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة
وفي بسرا ايضا عند محققيهم ويتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق

قوله لا يتقدم على ذي الحال اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها ... الحال ... العامل ...

كافة للناس فان كافة حال عن الناس ... وما ارسلناك الا ... كافة ... معينة ... العجم ... الكافة ... وما ارسلناك الا ... للناس ...

بشي

بشي واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم
يكن معتبرة فيه الا بعد اضمامه الى الطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كا
لعدم اقيم المظهر مقامه او جبوا ان تليه والرطبية تعلقت من حيث انه مفضل
عليه وهو ضمير فيه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه
ان كان ملكه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ادري بان تقول وان لم يسمع زيد
احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا هو اسم الاشارة اي اشير
اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث يقع موضع الاسم الاشارة اسم
لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وقد تكون اي الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلا
في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيره فاذا وقعت الجملة حالا
لا بد له من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او
ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية
الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان
يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد
وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله

قوله بشي واحد ... الكلام ان المراد بالشيء ... هنا هو الطيب ... البسرية والرطبية ... عليه لان التفضيل ... وقد تعلق كل واحد منهما ... فيجب ان يقع كل واحد ... متعلقه ... التشبيه ... بالمشار اليه ... فالبسرية تعلقت ... لفظا ... مفضلا ... الا ان ... الضمير ... ذلك الضمير ... اسم الاشارة ... يحتاج الى ... الا انه لما كان الضمير ... المظهر ... اعني ... مقام الضمير ... مفضلا ... لا ... ووجب ان يقع ... متعلقه اعني البسرية ... الرطبية ... من حيث انه مفضل ... عليه ... ضمير ... متعلقه اعني الرطبية ...

والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة
واما فى المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى الاول الامر نحو
كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو وعلى الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى
يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواها اى ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفى او
الماضى المثبت والمنفى بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند
الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى
زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد لا يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم
عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاء زيد قد خرج غلامه
او جاءنى زيد وقد خرج غلامه والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه او
جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا
المنفى من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحال لفظا على الماضى المثبت الواقع
حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه
تجوزا لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى
زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جاء زيد قد ركب غلامه
او مقدرة ملفوظة نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا خلاف

مذهب

مذهب سيبويه فانه لا يجوز ان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقوم ما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال
والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا
قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية
كقولك للمسافر اى الشارع فى السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب فى قوله مهديا اما صفة لراشد او حال بعد حال
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها
قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة
مطلقا هى التى لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة و
قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوف لا ينفك
عن الاب فى غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت
ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا قال صاحب المفتاح
التقدير اعتقد ان تقدره عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها
ان يكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كما
فى قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف العامل فيه واحترز
به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله
تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد والا بد فيها من قيد اخر وهو
ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها

مذكورا فكيف يكون خلافها واجابخو الله شاهدا قائما بالقسط التمييز
ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى
حكم التنحية فهو ليس مما يرفع الابهام عن شيء بل هو تُرك مبهما وايراد بعين
المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مط لكن المط منصرف الى الكامل
وهو الوصفى واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع
الابهام من قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته
او لكل جزئى جزئى منه والابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من
جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى موضع ليس من حيث انه موضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين والابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر
منه ازال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الموضوع
عن ذات لا عن وضع واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من نصف كالربع
وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم
بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل او غيرها ولا من حيث صفته فانه لا يعلم منه

قوله لكن المطلق الى اه تعريض بالرضى حيث قال ان المستقر يدل على ان الثابت مطلقا في الوضع اى لغير مستقر بحسب الوضع قوله غير مستقر بحسب الوضع فان العين وضعت لمعنى معين ثم وضعت لمعنى آخر وهكذا فالوضع لكل منها معين والابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له قوله او لكل جزئى اى كل الجزئيات فان الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له ... اى تلك الجزئيات ... اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض بحسب الاستعمال لتعدد الموضوع

الوضع انه ...

او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة
او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل رطل زيتا
فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة
نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شيء منسوب
الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اى قسم الاول
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ونعنى به ما
يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقداراً صفة المفرد وهو ما يقدر به الشيء اى يعرف
به قدره ويبين غالبا اى فى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا
يتحقق فى ضمن هذا النوع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر و
المقدار اما يتحقق فى ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيذكر تمييز العدد وبيانه
فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن ونحو منوان سمنا او كالكيل كقفيزان براً او كالذرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس
نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذا الصور هو المقدار لان قوله
عندى عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على امثلة الثلثة
لانه كان مطمح نظره تنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل
زيتا او النون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا
يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع

نعم تم بالنون وفى الاول بالتنوين ... الاسم ...

الاضافة الى المضاف الیه ایضا ثانیة فاذا تم الاسم بهذه الاشیاء شابه الفعل التام

تم بالفاعل وصار به کلاما تاما فیشابه التمیز الاتی بعده المفعول لوقوعه بعد

تمام الاسم کما ان المفعول حقه ان یقع بعد تمام الکلام فینصبه ذلک الاسم التام

التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشیاء انما قامت مقام

الفاعل لکونها فی اخر الاسم کما کان الفاعل عقیب الفعل الا تری ان لام

التعریف الداخلة علی اول الاسم وان کان یتم بها الاسم فلا ینصب ایضا معها الا

التمیز عنه فلا یقال عندی الراقود خلا فیفرد ای التمیز وان کان الاسم التام

مثنی ومجموعا ان کان ای التمیز جنسا وهو ما یتشابه اجزاؤه ویقع مجردا عن

التاء علی القلیل والکثیر فلا حاجة الی تثنیته وجمعه کالماء والتمر والزیت و

الضرب بخلاف رجل وفرس الا ان یقصد الانواع ای ما فوق النوع الواحد فیثنی

المثنی ایضا لانه لا یدل لفظ الجنس مفردا علیها فلا بد من ان یثنی ویجمع وقیل

فی تخصیص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه کما جاز ان یقال طاب زید

جلستین للنوع جاز ان یقال طاب زید جلستین للعدد ویمکن ان یجاب عنه

بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء کانت بالخصوصیات الکلیة او التشخصیة

ویجمع ای یورد التمیز علی ما فوق الواحد وهو الانواع وهو العدد یجوز ان یکون

لم یقصد الواحد فی غیره ای غیر الجنس نحو عندی عدل ثوبین او اثوابا ان کان

ای المفرد المقدار تاما بتنوین او بنون التثنیة او المعنی ان وجد التمیز متلبسا

بتنوین المفرد او بنون التی للتثنیة فانه لما تم الاسم بهما اقتضی التمیز جازت الاضافة

ای اضافة المفرد المقدار الی التمیز اضافة بیانیة باسقاط التنوین ونون التثنیة جوازا

شایعا کثیر الحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلک مع التخفیف نحو رطل زیت ومنوا

قوله عندی راقود خلا قال فی القاموس الراقود الدن الکبیر او الطویل الاسفل یسیع داخله بالقار فعلم ... ان کان رجل وفرس فانه یجوز ان یراد بهما الافراد اسم جنس او افراد معا یسیر الافراد علی افراد فقط قوله فی البدایة ای فیها الاول بالخصوصیات آه وبالثانی دخلت الانواع وبالثانی دخلت الاعداد قوله اطلاق جوازا یعنی ان اطلاق یجمع الایراد علی فوق الواحد خاص التثنیة بجانب ان حقیقة الجمع لا یتناول المثنی الا ان یراد الجمع اللغوی نعمة الله

سمن وا لا ای وان لم یکن تبنوین او بنون التثنیة بان یکون بنون الجمع

او الاضافة فلا یجوز الاضافة الا قلیلا فی نون الجمع نحو عشرون درهما اما

فی الاضافة لئلا یلزم اضافة المضاف واما فی نون الجمع فلانه جاز ان یضاف

الی غیر التمیز نحو عشرون وعشری رمضان بالاتفاق لکثرة الحاجة الیه فلو

اضیف الی التمیز لزم الالتباس فی بعض الصور لانه لا یعلم مثلا عند الاضافة

عشرین الی رمضان انه اراد عشرین رمضانا او اراد الیوم العشرین من رمضان

فلا یضاف فی غیر صورة الالتباس ایضا علی قلة لیکون الباب اقرب الی الاطراد

وعن غیر مقدار عطف علی مفرد مقدار ای الاول کما یرفع الابهام عن مفرد

مقدار کذلک یرفعه عن مفرد غیر مقدار ای ما لیس بعدد ولا وزن ولا ذرع

ولا کیل ولا مقیاس نحو خاتم حدیدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوین

فالخفض ای خفض التمیز باضافة غیر المقدار الیه اکثر استعمالا لحصول

الغرض مع الخفة ولقصور غیر المقدار عن طلب التمیز لان الاصل فی المبهمات المقادیر

وغیرها لیس بهذه المشابهة والثانی ای القسم الثانی من التمیز وهو ما یرفع الابهام

عن ذات مقدرة یرفعه عن نسبة کان الظاهر ان یقول عن ذات مقدرة فی نسبة

جملة لکن لما کان الابهام فی طرف النسبة یستلزم الابهام فیها ورفعه عنها یستلزم

الرفع عنها قال عن نسبة مقتصرا علیها تنبیها علی ان مقابله ما فی هذا القسم للمفرد

المذکور فی القسم الاول انما هی لمجرد النسبة لا غیر فی جملة ای نسبة کائنة فی

جملة او ما ضاهاها ای ما شابهها عطف علی جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض

ممتلئ ماء او اسم مفعول نحو الارض مفجرة عیونا او الصفة المشبهة نحو زید حسن

وجها واسم التفضیل نحو زید افضل ابا او المصدر نحو عجبنی طیبه ابا وکذا کل

قوله اذا عشرین آه قد یقال ان التمیز نکرة ورمضان معرفة فلا التباس الا ان یقال انه علم فلا یکون علیه تقدیر قوله لقصور غیر المقدار آه فاذا اقتضی عن طلب التمیز لم یحتج الی نصب الذی یکون نکرة قوله کان الظاهر آه لان یقول الابهام الذی یستلزم التمیز لیس الا فی الذات المقدرة الا فی طرف النسبة نعمة الله

ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا امثال للجملة والتمييز
فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا امثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان
يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز من الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وزيد طيب نفسا
وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى
كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخر فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز
الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب
عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما
والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق المنتصب عنه
او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا و[من تركه]
لانه اظهر التمييزات لا خفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير
فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان
يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون
في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب في بيئتهم الخير
اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مقعد فرس الضم
اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد
ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله
له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون

تميزا

تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا
فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن الضمير بعد
ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو
طاب زيد ابوه ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه فلا
يصح جعلها بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء
المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان
نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز
وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون ابوا ما والمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط او
طاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد اباء اذا اردت اباه وجده فعلى
كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد
تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى
والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او
جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد والزيدان علما والزيدون
علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية
فانه لا بد حينئذ من تثنيته وجمعيته نحو طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون علوما اذا اريد ان

قوله يرفع الابهام اه فيه مسامحة فانه انما يرفع التمييز عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه نعمة الله

قوله فيهما اي فيما جاز ... لما كان الظاهر ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه ... حتى يشمله نعمة الله

الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد
لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او ما ؤلة بها نحو كفا زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة
صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور
اولى بموصوفيته كما اذا قيل طاب زيد فى الدار ابا او الذين ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا وطبقة الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه
والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع وفى التذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره واحتملتا اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى
على الحال نحو طاب زيد فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم
عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد فى التميز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم
التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا
زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز
على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح بكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا
الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى
ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو

ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور من
غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء وهو
فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة
فان التجارة تميز رفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصده
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما
يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من
ان التميز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا نظر دون تلك القاعدة خلافا
للمازنى والمبرد فانهما يجوزان ان يتقدم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر فانه فيها
معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه يكون
فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة
تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن
نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفسا لتطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يجعل البيت
على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس اذ المعنى وما كاد نفس الحبيب تطيب ففيه تكلف وتعسف غير قادح فى التمسك
المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوم
بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل

منقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج
كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته نحو ما جاء احد الا زيدا او
اجزائه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى
ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد
اى ما جاءنى احد الا زيد بالا غير صفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم
الا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء. والمستثنى المنقطع وهو المذكور بعدها
اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد احترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية من
زيد او لم يكن من جنسه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا
حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه
اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على
حدة طلبا للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بمعنى غير
وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد التى للصفة داخلا
فى المستثنى لئلا يدخل عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام
نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب
النصب على ما سيجىء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد لئلا يتوهم دخول امثال قرأت الا

لا منصوب

لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين
الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شىء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا
معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا
زيدا القوم او ما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او
منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار
احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة
او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب
عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
المستثنى المنقطع مما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا
فهم ههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا
يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى
العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب بعدهما وجوبا
اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا
او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد ينته بمعنى جاوز وحذف من واوصل
الفعل فتعدى بنفسه والاكثر هو هذا التضمين والحذف ولاايصال فى باب الاستثناء لكون

قوائد سيبويه النحوي انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول

ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعضهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لم يكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو الاكثر الاستعمال لا نهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجر الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وخلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وتقديره خلو زيد وعدو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم ومجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه جاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم ينقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءنى ليس زيدا او بعد لا يكون نحو سيجئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مط وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى

منه فيما بعد الا حالا من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن الاحتراز عما اذا كانت بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغيرها وعلى انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق واكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية الا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية و زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق المستثنى وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل فى هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة والاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه والمراد لفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب وانما اشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة

دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل

قرات الا يوم كذا اى وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد

المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول

كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور رب ما لا

يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد

فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأته الا

يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضرب

الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة

فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير

جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى

على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها

ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل

بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك

قرات الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من

المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى

الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم

اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما

يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه

استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى

لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان النفى نفى اثبات فيكون المعنى

بلغ

ثم بعد الجمع العون

ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح

الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها دائما لا يتنافى

ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانه

قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج

فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذا التاويلات

ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما

يقال مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك

او المقصود منه المبالغة فى غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل عن

حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه حمل على الموضع اى يحمل على موضع

المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جائنى من

احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه و

مثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل

ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا

لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها

فهو صفة لشيء المستثنى قبل ايمائه وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه او

ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية

او خص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان الشيء و العطف وانما

تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا

بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا بالانتقاض النفى بالا لانها لتأكيد

النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاء من احد الا زيد بالجر

كان في قوة قولنا جائني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير
جايز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى عن اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمروا بالنصب لان فتحته شبيهة بالجر لا اعرابية لانها
حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة
او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديره ما كذلك ليعمل فيه وما او لا لا تعمل
ان لا حقيقة اذ لو كان البدل لا بتكرير العامل ولا حكما اذ الاكتفاء بنحو على
المبدل منه واعتبار سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين
في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني فان الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض بالا وحيث تعذر
في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر وحمله على محله البعيد
القريب قلت لان محله القريب انما هو عمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا ما لانه
النفي فيه بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي
في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية
ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا النفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد
الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا و

المستثنى مخفوضا اي مجرورا بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء
بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر
في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله ضمير و
معناها تبرية المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا
اي برأه الله من ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو
ح باعراب موصوفه كاعراب مستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكان
لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل
صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها
ان تقع صفة كما تقول جائني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في
كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدهما لما قبلها كما حملت الا عليها
اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جائني غير زيد وبعدما كان مذكورا فلا بد
يكون متعددا ليتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة نحو جائني رجل الا زيد والتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط او ان يكون مثنى فقد
فيه نحو ما جائني رجال الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث اريد به
العهد والاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير استغراق وعلى تقدير ان
يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعين الاستثناء المتصل او علم التناول

قطعا على تقدير ان يتشابه الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع
غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون درهما
اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول
ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جائني وله على
عشرة الا درهما وانما صار عند وجود هذه الشرائط الحمل الا على غير لتعذر
الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير واذا قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو ما جائني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جائني
رجال الا واحدا او الا رجلا الا حمارا او لكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت
اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام
فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة وتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة بتعيين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع
اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى الله عنها لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله
وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها
الله بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه تدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله
واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء

قوله ما جاءني مائة رجل الا زيد وجه التعذر عدم تحقق دخول زيد في المائة وعدم تحقق عدم دخوله فيها

ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء وقال يجوز
في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان
صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب لانه في
كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل الصفة في ذلك على الشذوذ وقال
البيت شذوذ ان اخذ احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور في
المضاف اليه اذ هي تمنع في المضاف اليه وجب ان يكون الفرقدين بالجر لانه صفة
المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعرابه سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك
اما قلت جائني القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن
الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كثيرا متمسكين بقول الشاعر ولم
الشر امسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا خرجت عن الظرفية ايهم ضبطوا استنكار الرفع فيه ولو نصبا
سواءك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب نصبه على الظرفية
قوله ثم لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في القسم الثاني
ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان واحدى اخواتها ولو قال
بعد دخولها ان يكون اسند الى اسمها وانتهى بعد دخولها على اسمها و
خبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرير الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين
اجزاء الخبر المقدم على تقريره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض

بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب
وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في
جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت
الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان و
اخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث
المبتدا والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد
بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد
من قرينة رافعة للبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا و
قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل
خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان
وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذا الصور وهو ان يجيء بعد
ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه بنصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس
الاول نحو ان خير فخيرا اي كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت

اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا او زيدت
لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر
على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما
على تقدير كسرها فانه بمعنى ان كنت منطلقا انطلقت فعلى هذا ما عمل بالاول من
غير فرق الا في حذف اللام اذ لا لام فيه والاقتصار على الاول لانه اشهر اسم ان و
اخواتها وسنعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي
دخول ان او واحدة من اخواتها مثل ان زيدا قائم ومما عرفت من معنى المبتدا والخبر
فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس
كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه من
المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر
حكم الكل فعبر الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا
كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع بها فليس اسما
لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل
ابوه قائم كما عرفت في هذا القيد كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب
منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه احترازا
احترازا من الضمير المجرور في اليها والاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا

وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله
فيها ولا عشرين درهما لك مثال يليها نكرة مشبهًا بالمضاف وقوله لك على
النسخ المشهورة صفة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردًا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافًا او مشبهًا اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشابها به ترتب
عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردًا معربًا ومنصوبًا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل
لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما
ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من في
نحو لا رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل في
الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او هي استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في
الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا
او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد
في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

وجب

وجب في جميع هذه الصور الستة الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل
والتكرير اي وجب تكريرها اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كا
لعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما
هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل
جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرار
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب المص بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه
الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ان ابا حسن جرد عن
اللام لان الطارئ سونيه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما
كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة
اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف
مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر جملة الاولى
استغناء عنه بخبر جملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثانية

وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيقه قوله
فيها ولا عشرين درهما لك مثال يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على
النسخ المشهورة صفة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد نحو لا
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشابه به يترتب
عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معربا او مقصورا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به العذر قبل
لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد
ليس مضافا ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من
نحو لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في
الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البنا
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في
الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد نحو لا معرفة بانتفا
شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفا
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا
او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد
في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

ط از حضرت مستطاب عالی ... آقا محمد شیرازی

وجب في جميع هذه الصور الستة الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما في الفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل
والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مط لا بعينه اما في المعرفة ليكون كا
لعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما
هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امراة وبهذا التعليل
جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فا
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرر
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب المص بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه
الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ضابطا ويقوى هذا التاويل ابا حسن بحذف
اللام لان الطرآن سوسه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما
كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة
اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فتزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف
مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر جملة الاولى
استغناء عنه بخبر جملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني

فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على لا الاول مبنيًّا
منصوبًا حملًا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد او ان يقدر لكل خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما
رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاولى لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة
بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا
قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال فيجوز الامران هيهنا ايضًا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس
على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه بالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها
التكرير وقد حصل هيهنا ولا مدخل فيها ليوافق الاسمين بعدها في
الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين بعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله مرفوعا ومنصوبا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف
جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير
العمل اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله
لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس
اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل

الا تنزل عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة
بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو
الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند
الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
برأسه وكأنه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني لذلك نصب ونون
وهو عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس
الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب
احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما
بعده احترازا عن نحو لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال عن ضمير مبني و
فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا
احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على
الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى
النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انما بني على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فان المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء
بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا طمعا انه يصدق عليه انه نعت المبني
الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت التابع لا للمتبوع كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل
في التوابع تبعيتها للمتبوع في الاعراب والبناء رفعا حملا على محله

قوله لكمال الاتحاد اي الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه فان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظريف ... نعمة الله

نصبا حملاً على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب و لا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملاً على محله البعيد ونصبًا حملاً على اللفظ او محله القريب
وقد مر امثلته فى بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا
غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا
حول ولا قوة فيما سبق بان يحمله على اللفظ اى على لفظ اسم لا المبنى ويجعل
منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لضعف الفصل بلاء المؤكدة اذ المعطوف
على المنفى يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول
الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرى وساير
التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم التوابع المنادى كما
ذكره الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا
التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جايز يعنى ان الاصل فى مثل
هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرهما وقد جاء على قلة مثل لا اباله و لا
غلامى له بزيادة الالف فى مثل لا اب واسقاط النون فى نحو غلامين كما فى حال
الاضافة تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك

التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حينئذ يضاف باظهار اللام
بينه وبين ما يضاف اليه اى المضاف فى اصل معناه اى معنا المضاف من حيث
هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلا
له جاير تشبيها له اى لمثل هذين التركيب من حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اى بتركيب تشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين التركيبين
له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من
التركيب الاضافى اتم مما يفهم عن غيره ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز
تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
اب الى شى انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا
يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى
الدار لمشاركته فى اصل معناه وليس مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب و
الغلامين لمرجع الضمير المجرور وبالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا
المعنى يفسد الى تقدير الاضافة من وجهين واما اولا فلان معنى هذا التركيب
على تقدير الاضافة ولا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا
اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب
او غلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة

فيما بينهم او لان المقصود بيان الخالف لا تعيين المخالف فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقدرة وحكم الكل بفساده كما
عرفت ويحذف اسم لا عنها كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك و
يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم ولا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسمها والخبر محذوفا اي لا مثله موجود
جاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف
اي لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية ما ولا
لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وحصر الخبرية بالذكر لان عملهما
وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا
يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان
عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل نحو
قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان
زيد قائم قبل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي
بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم الا زيد بطل العمل
اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فاذا فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما

اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما
اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على
خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن
نحو ما زيد قائما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد والرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي والله تعالى اعلم المجرورات هو
ما اشتمل اي اسم اشتمل بالخروج الحروف الاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم
على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء
كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه
به فيدخل به في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف
اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو
ههنا ما غير هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا وكل اسم حقيقة او حكما
ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المضاف
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او
مقدرا لكون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل
غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب

اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لابجر فالتقدير
اى تقدير الحرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد
ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه او ما
قام مقامه من نحو نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به
الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وكموها بالثانية ثم ان المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن ظاهر من الكلام المص في المتن والتصريح
في شرحه لان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل
عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى المفعول
مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا
جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه كانه قال من حيث الوجه فان قلت
هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده
الاضافة فليس فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها يفيد معنى في المضاف تعريفا او

تخصيصا

تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها
اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل
الاضافة سواء لم يكن صفة نحو غلام زيد او كان صفة لكن غير مضافة الى
معمولها بل الى غيره كمصارع الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه على جنس المضاف وظرفه اى لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد
و بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما
بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص
من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتمي واعلم بمعنى
اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهارها
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية و

لا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون
الاضافة بمعنى في قليل فى استعمالاتهم وردّها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه
فان قلت فعلى هذا يمكن ردّ الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبيّن والمبيّن قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في قليلا ردّوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام
زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع
في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معيّن يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان
ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جائنى غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معيّن فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرّف باللام فى اصل الوضع لمعيّن ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معيّن كما فى قوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّنى وذلك على خلاف
وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتها لا تفيد التعريف
وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف
اليه ضدّ واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا
كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل

هو نخ

ما جائنى مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشيء الفلانى وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه
غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد
المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما
نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرّده وخلوّه من التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرّدت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع
حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة
حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين الاضافة المعرفة وبين
جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف المعرفة فما
بالهم جوّزوا ذلك دون ذاك قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرّف
بل فيها زوال التعريف وهو تعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر
وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى
معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها التعريف المعرّف بل تبديل التعريف
بتعريف ومما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف باللام المضاف الى معدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما

قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لامية لافادة الاختصاص من اختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعنى الرجل ولم يبيّن فى مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح الاضافة بكل الى الرجل بان كل الرجل هو الجزء اضافة كل اضيف الى الكل بمعنى اللام لكن يمنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا والاولى ان يقال الاضافة ودلالة كل على افراده لا يجوز بدون الاحاطة والجمع والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه بل نقل فى المنطق ... الى اضافة الجزء الى الكل ... الكل الى الجزء او الفرد نعمة الله عليه مغفور

فى كل بل فيها زوال ... وضع ثان للكلمة فانا انما اقتضاه الوضع الاول والاضافة وفيها والعلم يكفى مقتضى ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلم ... المعرفة الى المعرفة لاجتماع تعريفان نعمة الله

السّماء

استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافى
الديار البلاقع واما ما جاء فى الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل
دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة
احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافا الى معمولها احترازا عما اذا
كانت مضافة الى غير معمولها نحو كريم العصر ومصاع البلد مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها ولا يفيد اى الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط
بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما
كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف
التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون
التثنية والجمع مثل ضاربا زيد او ضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره فى اللفظ كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
بحذف الضمير من غلامه واستتر فى القيام واضيف القائم اليه للتخفيف فى
المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه نحو زيد قائم الغلام اصله زيد
قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين ومن المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة ومن ثم اى من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز هذا التركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز
هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول

للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثانى لكون المعرفة اذن صفة
للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام التخصيص ومن جهة انها
تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف
النون منهما وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين الضارب انما
سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى هذه التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف فقط فكان
الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز
تركيب الضارب زيد نظرا الى انه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاز المص عنه
فى شرحه انه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع فى شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله عبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعنى هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به

بل يجوزان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل لذلك الاستلزام لانتفاء

اذ لا مضر فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول
معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
وسخلتها حيث جاء هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها
بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها
اطفالها اى ممدوحه الواهب المائة الهجان اى البيض من نوق يستوى فيه
الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما
هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها
او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات
النتايج حال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى
يسوق فاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله حقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حرف الروى من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل و
الضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاء حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على
الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاء الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما
فيمن قال اى في قول من قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب في الضاربك مضاف

قوله بادخال رب لانها لا تدخل الا على النكرات ويجوز بعضهم استنادا الى ان الضمير الراجع الى النكرة حكمها نسخه

دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اى
لمحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاء وبيانه
انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت
مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيقات التخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما
لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل
محذوف فتنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة
انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير
منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال
ضارب زيد كما يتصور ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل واحد منهما اسم فاعل مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار حال تنوينهما
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
اعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيرها على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد

قوله فاتحد الخ يعنى ان المفعول له يحذف منه اللام اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل وههنا كذلك فان الجمهور اختلفوا في هذه المسئلة والجمهور على ان المذكورة فاردلنا جمهم لكون ما حققنا الى المسئلة نسخه

زيد عن جانب الاسم على وافقه بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة
منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد
عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفته مصدرة باللام لانه بتوسط العطف
مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يتحمل في المعطوف عليه ويندفع ما فيه من توهم مشابهة الضارب زيد على
الظاهر على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة
ويتضمن الرد على الفراء في الامثلة لا لبها ولا يضاف موصوف الى صفة مع
بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي
والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو
قوله ولا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوف
الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذا التركيب
متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين
احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
الجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه

صفة

صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد هو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء هو متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه
لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه
اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو
الكل فيستقيم المعنى ويرد على قاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من
قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها
اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافتها اليها
من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا
القياس اخلاق ثياب ولا يضاف مماثل اي شيء مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والجثث و
حبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد
لم يفد الا ما يفيد رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد

اللبث

اللبث لا بد لغو الا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل
الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف فيهما يختص اى يصير خاصا
بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص وان عمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر
واما اذا كان للجنس ففيه خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما
على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائني سعيد كرز قلت كانك
جائني مدلول هذا اللفظ ويقولوا اكرز بسعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب وضع من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس
في آخره حرف علة والملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعاودة خفة
السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في
الوقوع بعد الاستراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني
في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي و
داري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحا او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو
الحركة لئلا يلزم الاضمار الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيها يبنى
على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اى آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اى الالف حال كونها لغير التثنية يا

لشائلة

لما كلمة ياء المتكلم وتدغم في الياء على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي من قبيل العرب تقلبها اى الالف الى مثل
عصي ورحي ولا تقلب الالف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب
القلب فان كان اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره
واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة
المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا
كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء
اى ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك
واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافا الى غير ياء المتكلم
فاخي وابي اى في الحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي فافي
مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام
الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب
عنه المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم
به اى ابي جمع اب باصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان وادغمت
الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا

بكين وقد نبّهنا بالابينا اى لما سمعن وعلمن صوتنا بكين وقلن بابا

فداء كم وتقول اى امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكور حمى وهو

بلا رد محذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخ واب لانه

لم ينقل عن المبرد منهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم

ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم

فىّ بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالات وفمى فى بعضها

ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة

عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلثة ولكن فتح الفاء افصح

منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحماك ورايت حما

او حماك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت

حمأ او حمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت

حموا او حموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت

حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جواز مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير

مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد

والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة فيقال هذا هن

ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى

مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف

اليه على سبيل الشذوذ كقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل

لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض

تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا

هنا

هنا الاختصاص بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة

لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو

جمع تابع منقولة من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل

كالكاهل على الكواهل والكاهل بها التوابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما

من افراد المحدود كل ثان اى متاخر حقه لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية

منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى

بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كل منهما

من جهة واحدة شخصية مثل جائنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان

فى الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل واحد

منهما ناش من جهة واحدة شخصية وهى فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد

فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشتمل التوابع و

المبتدا وخبره وكان واخواتها وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله باعراب

سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله من جهة

واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر ان كان هو الابتداء

اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا

اليه صار عاملا فى المبتدا ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس

ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا

عمل فى مفعوليته فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضى

اخذا وماخوذا عمل فى مفعوليته فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب

المعتبر فی هذا التعریف بالنسبة الی اللحو والسابق اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلیا حقیقة او حکما فلا یرد نحو جائنی هولاء الرجال العقلاء العاقل ولا رجل ظریفا ثم ان لفظة کل ههنا لیس فی موقعها لان التعریف انما یکون للجنس وبالجنس لا الافراد وبالافراد فالمحدود بالحقیقة التابع والحد مدخول کل وهو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة لکنه لما ادخل کل علیه افاد صدق الحد علی کل افراد المحدود فیکون مانعا والظاهر انحصار المحدود فیها لعدم ذکر غیرها فیکون جامعا فیحصل حد جامع مانع یکون جمعه ومنعه کالمنصوص علیه النعت تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله یدل علی معنی فی متبوعه ای یدل بهیئة ترکیبه مع متبوعه علی حصول معنی فی متبوعه مطلقا ای دلالة مطلقة غیر مقیدة بخصوصیة مادة من المواد احتراز عن سایر التوابع ولا یرد علیه البدل فی مثل قولک اعجبنی زید علمه والمعطوف فی مثل قولک اعجبنی زید وعلمه ولا التاکید فی مثل قولک جائنی القوم کلهم لدلالة کلهم علی معنی الشمول فی القوم فان دلالة التوابع فی هذه الامثلة علی حصول معنی فی المتبوع انما هی لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد کما یقال اعجبنی زید غلامه واعجبنی زید وغلامه او جائنی زید نفسه لا تجد لها دلالة علی معنی فی متبوعها بخلاف الصفة فان هیئة الترکیبة بین الصفة والموصوف تدل علی حصول معنی فی متبوعها فی ای مادة کانت وفایدته ای فائدة النعت غالبا تخصیص فی النکرة کرجل عالم او توضیح فی المعرفة کزید الظریف وقد یکون لمجرد الثناء من غیر قصد تخصیص وتوضیح نحو بسم الله الرحمن الرحیم والحمد لله نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او لمجرد التاکید مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من

التاء فی

التاء فی نفخة فاکدت بالواحدة ولما کان غالب موارد الصفة المشتقات توهم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی تاولوا غیر المشتق الی المشتق ولم یکن هذا مرضیا للمصنف رده بقوله ولا فصل ای ولا فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیره فی صحة وقوعه نعتا اذا کان وضعه ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای لغرض الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی جمیع الاستعمالات مثل تمیمی وذی مال فان التمیمی یدل دائما علی ان لذات ما نسبة الی قبیلة تمیم وذی مال یدل علی ان ذاتا ما صاحب مال وخصوصا فی بعض الاستعمالات بان یدل فی بعض المواضع علی حصول معنی لذات ما وحینئذ یجوز ان یقع نعتا وفی بعضها لا یدل علی ذلک وحینئذ لا یصح جعله نعتا مثل مررت برجل ای رجل ای کامل فی الرجولیة فان ای رجل باعتبار دلالته فی مثل هذا الترکیب علی کمال الرجولیة یصح ان یقع نعتا وفی مثل ای رجل عندک لا یدل علی هذا المعنی فلا یصح ان یقع نعتا مثل مررت بهذا الرجل فان هذا یدل علی ذات مبهمة والرجل علی ذات معینة خصوصیة لذات المعینة بمنزلة معنی حاصل فی الذات المبهمة فلهذا صح ان یقع الرجل صفة لهذا وفی المواضع الاخر التی لا یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یقع صفة وذهب بعضهم الی ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الی انه عطف بیان ومثل مررت بزید هذا ای بزید المشار الیه فهذا فی هذا الموضع یدل علی معنی حاصل فی ذات زید فوقع صفة له وفی المواضع الاخر التی لا یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یقع صفة ویوصف النکرة لا المعرفة بالجملة الخبریة التی هی فی حکم النکرة لان الدلالة علی معنی فی متبوعه کما یجد

قوله یدل دائما ای فی جمیع استعمالاته

المفرد كذلك يوجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جائنى رجل اضربه اى مقول فى
حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك
النكرة للربط نحو جائنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون
اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جائنى رجل زيد
عالم ويوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى صفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه
اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا و
نصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل نحو رجل
صبور وامراة صبور وفعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان
صفة مؤنثة يجرى على المذكر لعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها فى كل تركيب اثنان وفى البواقى من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى
فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير و
التانيث فان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقى مفصولا يذكر ويؤنث

جوازا

جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلامهما مثل يقعد غلاماهما وبرجل قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت
بامراة قائم ابوها او مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم
جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل
يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر يثبت ان الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله كالضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف فى التثنية
والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث و
لذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وامراة ضاربة
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب يضربان يضربون
وتضرب وتضربان وتضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلى فى
هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى
عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى
فانه لما يحكم عليه بالتبعية فى خمسة الاول لم يكتف به بالحكم بعدم التبعية
فانه غير منضبط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر
بعد ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اى ومن اجل كون الوصف الثانى
فى الخمسة البواقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع

فى الفعل المسند الى ظاهرها ضعف فيجوز من غير حسن ولا ضعف قعود

غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كفاعلين لانك اذا كسرت الاسم المشابه

للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا تكسر فلم يكن

قعود غلمانه مثل يقعدن غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان

يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل

خبرا مقدما على المبتدأ او المضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف

المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى

الوصف الموضح الوصف المدح والذم وغيرها طردا للباب ولا يوصف به لانه

ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل

على الذات لا على قيام معنى بها كانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به

ولهذا اعتذر الشارح الرضى وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه

تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا

بالتعريف والمعلومية من صفته يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان

يكون اكمل من الصفة فى التعريف ومساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا

اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان

اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات

فبينهما مساوات ومن ثمة اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو

اللام الا بمثله اى بذى اللام اخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما

عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جائنى الرجل الفاضل والرجل الذى

كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو

جائنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائنى الرجل صاحب لجام الفرس

لان تعريف المضاف مساو بالتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف

الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام

فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل بعند صاحب هذا المذهب

وانما التزم الوصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا

الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما

للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا زال

رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف

اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام

لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا

الذى كرم اى الكريم ومن ثمة اى من اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام

لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا تبين به الجنس المبهم

لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه

تبين به المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود

اى قصد نسبته الى شىء او نسبة شىء اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة

متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك

النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جائنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه

معطوف على زيد فقصد نسبة المجىء اليه بنسبة المجىء الواقع فى الكلام وكما

ان نسبة المجىء اليه مقصودة كانت نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة

فقوله مقصود بالنسبة احترازا عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة

متبوعاتها وقوله مع متبوعه احترازا عن البدل لانه مقصود دون متبوعه
قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان
المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب
بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتطوطية ذكر التابع
ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف المستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
حروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد
وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جائني زيد العالم والشاعر والدبير
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها
صفة لزيد تابع له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها وبصدق على الصفة من جهة الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان
يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم
يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها

منذرون

منذرون صفة لقرية فلو اكتفا بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل
هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاء
زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس
لعطف على تحقيق وانما هو باق على ما كان عليه الى الوصفية من التغاير فلو
حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفة و
عاطفة في غيرها ارتكاب مر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل
اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل
به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وبجوز من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف
الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
لجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد مخصوص
له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم معطوف عليه كان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا
ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع
فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد

لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباونا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر بوجوه بالاول والثاني كان لغوا معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف

جاز

جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في رتبتهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما فاكد المتصل بالمنفصل في المرجع مرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ولا يمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقديره التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة

لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء
المعطوف فى يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فى يا زيد
وعبد الله مضافا فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفردا معرفة و
عبد الله مضاف ومن ثمة اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا
الرفع فى ذاهب اذ لو نصب وخفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن
زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى الاسم
فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو فيكون من
قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه
ضمير يعود الى الموصول ويغضب معطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
عنه بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء فى
هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية ان يكون معناها
السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها
السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى
والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى
للثانى فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر عنه

اى الذى يطير فيغضب زيد يطير له الذباب واذا عطف اى وقع العطف
بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولى عاملين بحرف واحد
وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على
معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى
عاملين ولم يقل على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمرا او بكرا وخالدا ولا على الاكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه
مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى غير الاول وذلك لدفع وهم من
من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه
ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك
العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر
اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا هذا وان كان بحسب الظاهر
جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو على ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة
السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز فى
جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار
زيدا والحجرة عمرا ويعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز فى هذا العطف بحسب الحقيقة

في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع الضرر الغفلة عن
السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيدا او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في
المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب
الشديد فيحتاج تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في
المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيحتاج تكرير المنسوب اليه لفظا
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب
زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوز
الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم
بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما او ثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو العرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما

به واما

اعرابه السابق ولما كانت الامثلة المشارة فيها من هذا القبيل استشهد لها بالاية الكريمة نعمة الله

به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليس بالوضع واما عطف البيان فهو
لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى
اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول او تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربتنا فان ذلك في حكم
تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مط لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء وافعالا او حروفا وجملا او مركبا تقييديا
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة
محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل
حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق
اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها هنا
التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان
على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية

قوله ويمكن استنباط ... اما الاتمام فلان العموم هو التمام ... العام منبسط ... الطول ... باعتبار الكثرة ...

جمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر
الواحد نفسها في المونث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في التثنية
المذكر والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وانفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سوى النفس
والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا لانثنى كلاهما للمذكر و
كلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا
باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرءت الكتاب كله وكلها
نحو قرءات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن واختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابصع
بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث الواحد او
الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في الجمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع
كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع ابصع بصعاء ابصعون بصع
يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلحظ افراده
مجتمعة ولم يصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد
بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم اشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله
لعدم افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك

الضمير

الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك
تاكيد التاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لا التبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير
المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري في البواقي
عليه وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز التاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمتصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز التاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءني كلهم
اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع
وابصع اتباع بفتح الهمزة على ماه والمشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات
الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم
يعني اكتع مع اخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر
اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على
معنى الجمعية وللزوم ذكرها من شان التبعية بدون الاصل البدل تابع
مقصود بالنسبة الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى
المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع

قوله فقبحها الباعث ان لم يؤكد
هنالك الالتباس بما اذا اكد
المرفوع المتصل بالنفس وقوله
نحو ضربت انت نفسك وضربتهم
هم انفسهم او ضربتم انتم
انفسكم قوله يليان العوامل
قليلا فلا يقبحان فاعلا قوله فلا
يلزم الالتباس وقوله فلا يتقدم
عليه اصبح على اتبع

من هنا المعنى

قوله اي دون المتبوع اي
فضمير دونه راجع الى المتبوع
وهي حال عن المستتر في المقصود
اي متجاوزا عن المتبوع في كونه
مقصودا نعمة الله

سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دون
احترازا عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا
يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا
يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة ههنا نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع
القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب اليه المتبوع فان النسبة
الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد
نسبة شى الى شى نفيا ونسبته الى شى اخر اثباتا ويكون الاول توطئة الثانى وهو اى
البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل كل البدل منه وبدل البعض اى بدل
هو بعض البدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال
اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد البدلين على الاخر اما اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل
اضافة المسبب الى السبب كادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعنى متحدان ذاتا الا ان يتحد مفهوما هما ليكونا مترادفين نحو جاءنى

اخوك زيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضى وانا الى الان لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان
المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط وقال بعض
المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه مقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف البيان و
ان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد
فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظ والثانى اى بدل البعض جزء المبدل منه نحو ضربت
زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه
يعلم ابتداء يستلزم انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته و
نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه
بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى بغير
تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان
المبدل منه جزء من البدل ويكون ابدال منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى

القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا
البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل
لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل
الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار
ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل
غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا
كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة من المعرفة و
اجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة
ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربت زيدا واخوك ضربته زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى في
دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون البدل انقص من غير
المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان
المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني ضعفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار وعطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح

[illegible]

متبوعه

متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك
ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من
الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن خطاب وعمر عطف
بيان له وقصته ان اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه انه كاذب فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل
من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر فقال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله
على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث
الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر
ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان يجعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا
سبق في ضارب زيد او اخوه عليه الطير ترقبه وقوعا وقوله وعليه الطير
ثاني مفعول التارك ان جعلنا بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من
الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في
عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقفين حوله مترقبة لان يزهق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي
بينهما فقد بين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف

بيان للمعرّف باللام الذي اضيفا اليه الصّفة المعرّفة باللام نحو الضّارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف
حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا تثنيتنا ولصحة النداء ايض فانك
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا
على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى
الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبني على الاطلاق لا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا
للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني
الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية
في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصّل صاحب المفصّل هذه المناسبة
بانها اما ان يتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة
او يشبهه كالمبهمات فانها يشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف
الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله
هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو
غلام بكر ستي والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في
المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع
هذين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو

وانما

وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما
وتاخيرا ايثار المتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني
من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث
ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على حركات الاعرابية
ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا او
على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم
المبني واثره المرتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل
لاختلاف العوامل اذ يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امره
او من زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا
على اسماء الافعال لا على الافعال التصديقية بحيث لا اصوات فيما بعد الا الاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها
ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل
واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على
الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان
الاصل البناء على الحركة فان الاصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
انها لما اختيرت دون الباقين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن
نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم من

يتكلم به او لمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن
يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغايب مط او غائب تقدم ذكره وبهذا القيد يخرج الاسما
الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها
لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما المتقدم
تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه مقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله
تعالى ولابويه السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه
تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه لما
جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم
وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا او صار
كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله كالجز
قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل هو المستقل بنفسه غير المحتاج الى كلمة اخرى
قبله ليكون كالجزء منها بل هو كاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت
منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي
المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر

الظاهر

قوله لهذا القيد اي بقيد
الوضع لا حاجة الامور على
كل واحد من التفسيرين اما
على الاول فظ واما على الاول
على الثاني فظ اما على الاول وان
فلان لفظ المتكلم مع المتكلم
كان موضوعا للمفهوم وضعا
كانا الا انه ليس مع نفسه
من حيث انه يحكي عن نفسه
ولهذا صح ان يقال انت متكلم
وانا مخاطب بصحة انه

الظاهر فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل والثالث
اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الماضي وضربت على صيغة المتكلم المجهول الماضي المنتهيين واولهما الى ضربن من
صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن من صيغة جمع الغايبة المجهول
الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه
ادون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول
والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما
انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر
لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
النوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
المنصوب المنفصل اياي اي اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن
وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم

قوله اجماعا اي من
البصريين وغيرهم الفراء
الا ان انت بكماله اسم
وبعض الكوفيين الى
ان الضمير هو التاء و
الحاد لقيام عليها حال
فصلها عن العامل المستقل
باللفظ قوله اختلافات
كثيرة احدها ما اختاره
وهو مذهب الاخفش
وثانيها مذهب بعضهم و
هو ان اياك واياه
مجموعهما

والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولنو
الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا
غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضميرا
كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على ستة معان كضربت وضربنا وضمير ضربت مشتركة بين الواحد المذكر و
المؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر
والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك
فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين
كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل فهو كجزء الفعل وجوزوا فى باب الضماير التى
وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة
المشتهرة شيء ويكون فيما بقى دليل على ما القى على مضى الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى الغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم تكن مستندا الى الظاهر نحو هند
ضربت فان التاء فيه علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل

الظاهر فى نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد
المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا
مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كان
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربات والواو فى ضاربون بضمير
لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير
عاملها والعامل هيهنا ليست عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل
والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير
الا ترى ان الياء فى تضربين والنون فى تضربن والواو فى تضربون والالف
فى تضربان لا يتغير فيهما اى الالف والواو فى الصفة حرف لتثنية والجمع
ليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل
شيء الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل
اخص فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم
اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا
به اذ الفصل ينافى الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله
لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى عامله معنويا

لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
نحو انني وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة
جرت على غير من هى له اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو
فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد و عمرو بل
للتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه
لما انفصل الضمير على خلاف الظ يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظ وهو زيد بل
والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون ... في بعض الصور حمل
عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى كما هو الظ
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير
على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال
لكون العامل معنويا واما انت قائما مثال لكون العامل حرفا والضمير مرفوع
وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من
له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند
حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان
داخلا في صورة الفصل الغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدان
ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
قال والاختيار بالتمثيل صورة لا لبس فيها لينبئ بحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى

[illegible]

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتنا اذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب
اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما
اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا استاويا نحو اعطاها اياه حيث
يجب الانفصال في الثانى ليتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته
اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا
نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه
طعن في الاول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير الثانى بان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياها باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى
هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل
نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف ويكون
ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غير
اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المتماثلين على الاخر فيما هو
كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى لكراهتهم تقديم الانقص على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما
ضميرين غائبين واعطيتك اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب

وفعل من حيث ... يرجح او قيل
... الاول ... ايّاه
... فاصلا في الاصل
... عطيتهم اياه ... لكون
... المعنى ...
فاعلا ... عن التقدم
الاحتراز عن ... الواحد
... فيما ...
... الترجيح بلا ...
... من الكامل
بالعصا

لكن ما فائدته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما يقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر
المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان
يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير
المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب
الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد
عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور
وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان
لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه والاخفش تصرف
فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع
موقع المرفوع وسيبويه الى انه عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهيهنا ايضا
الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم
لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي

هي اخت

هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة
في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون التي
هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين
لانها في الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان وان
واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا لعل
على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم
مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما
بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقلها لتضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم
وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذه المرفوع فصلا المتوسط وذلك
ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما صلح
لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ
ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان
يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة

لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وافضر على مثال افعل من
بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده
حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل
لكن الخليل استبعد الغاء الاسم نذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا
اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما
بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ما
مفعول بجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده فى مثل كنت انت
الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض النسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون
الواو ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل التاكيد المقدم لا
تقديم الضمير على مرجعه غير معهود فلا يبعد ان يقع معنى الكلام ضمير غائب يسمى
ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر
ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذا الحصر من الجنس المذكور
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا فى
بيان قاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو حمل التعقيد على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا
راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب يتقدم على
الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية

وقع
منعقدا ما
من غير سبق مرجع
وذلك بحسب المفهوم
اعم من ان يكون قبل الجملة
اولا فلذلك قيد بقوله
قبل الجملة اى
قبلها هنا
الجنس من الكلام

بلانما

بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان
عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح الاستتار الضمير
كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال
للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز ويحذف عن اللفظ باضماره
لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيفا اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة الفضلة
واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال ان
من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت
فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع
فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان
المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة
فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به
ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف الطاري عليها هنا كما يدل عليه
حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء
الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما
وضع اى اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير

قوله بلا دليل عليه اى اللفظ
وانما قلنا ذلك لان فى قوله
ان من يدخل البيت وفيه
ضمير وهو ان ... الكلام
فيدل على ... النصب

السادة ... جوار ... ومع
... البقر ... الكلاب
... الكلاب ... الحسان ...
... عنهم ... الثابت ...

الغائب فامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية ومثل
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنية لشبهها
بالحروف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونه للمذكر الواحد و
العامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا وللمثناه ذان رفعا
وذين نصبا وجرا اى وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير
اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدا
وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض
اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث هى الواحدة قيل هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لا
لم يثن منها الا هى وذى قيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان تثنى منهما
وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرهما لفرعيتها وتى وتا
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير الوصل الياء بهاء وتهى وذهى بوصل
الياء بهما وللمثناه اى لمثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى
من لغاته الا تا لكثرة ورودها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين و
تين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقى لا يقصد اعرابها
لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا
ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل
على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اتصالها حرف التنبيه وهى كلمة

هاهو

وكل من فصول الشين التقييد منها ...

ها فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على نسبة الاسناد دونه
ها زيد قائم وها انا ذا زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف
الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعل هذا الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وضربك وهى اى حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة فى خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث و
مثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من
انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقى الى ستة فيكون اى
الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك
الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذا
نكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى
تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك الى تانكن وتينك واولاك بالمد واولاك
بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى و
فى الصحاح لا يقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما
راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخر منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال تلك وتانك وتذانك حال كون

هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذالك
للمذكور سابقا واما تالك وذنك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتو
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب فى اما ثمة وهنا بضم
الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء
كسر الهاء ايض فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على
سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان و
غيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزء
اى اسم لا يتم من حيث جزئية يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا او لا
يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا
يحتاج فى كونه جزءا اولياً يحل اليه المركب ولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما الاجزء مط لانه
اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايض جزءا
لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا
الاصطلاحى فان صلة الاصطلاح عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتمل
على ضمير عايد اليها فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم
الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوية لا الاصطلاحى قوله وعائد
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لا انه لاخراج مثل
اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة بالاسم لا تتم

جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد
بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ما خوذ
فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز
عن مثل اذ وحيث فلما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرا والعايد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان
يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة
جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير له لا غير ضمير له
اى للموصول لا غيره وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية صورة فجعلت صلتهما انما كان جملة معنى مفردا صورة عملا
بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع و
الياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع
المذكر اشهر والذين كاللايين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر و
المؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللاتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى
الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بنيها
ومن ايض بمعنا فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع للمذكر والمونث واى
بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى

له
ى
بالحقيقة و
الشبه اى فاضافة
اسم بمعنى الجملة الفعلية
لكونه جملة بالنظر
الى الحقيقة
اللا
فانها موصولة وكونه
مفردا صورة
بالنظر الى
كونه
مشابها للام التعريف
نمقه
سه

الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت
اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى والتى والمثنى
والجمع والعائد المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو
قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاءه اعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه ومقصودهم من
وضعه تمرين المتعلم فيما يتعلم فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم
اذا قالوا لاحدهم اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى يجد بناء
طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من المسائل النحو وتدقيق النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى
باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة الاخبار لان
الذى مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها
فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى
فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة
الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته
اى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة
الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة

اعنى

اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل
المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا
عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام
فى الجملة الفعلية خاصة اى حصل الالف واللام بالجملة الفعلية اى خصوصها لصحة
بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر
باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا ويشترط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف
لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام
فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون
قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلاث التى هى تصدير
الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا بعد تعذر
الاخبار ومن ثمة اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدر الجملة بالذى
وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة
وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد
بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع ضمير صفة او موصوف
بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع
فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ا

يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير
الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه
دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا
يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضع الحالية وكذا امتنع في الضمير
المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك
عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذا امتنع في الاسم المشتمل عليه
اي على الضمير المستحق لغيرها نحو الك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن
غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا
الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ ابقي الموصول
بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة
بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي
اي نعم شيئا ونعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضربه وموصوفة اما بمفرد
نحو قول الشاعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد صلى الله عليه وآله ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته لا في التامة والصفة فان

كلمة

كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور
الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيته
والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قوله تعالى اياما
تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا
فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة في
الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسال عن حاله
لا يعرفه كل احد ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل واحد من اي واية
اية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات
على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه الزم فيها
الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا
اذا كان موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا فيمن قرء بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف
صلتها التاكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه في يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء
الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان
معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على
خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون

الجواب مطابقا للسؤال في كون كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الآخر
معناه فاي شيء وهيهنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثاني
ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها
بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكونه ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اي شيء هو وصح جوابه نصبا اي منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام يكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان
يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال
الجواب **اسماء الافعال** ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما
من اقسام مبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل انه بمعنى
انضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى
الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح
التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو
بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي
وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها الا انها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح
الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا وهذا قال المصنف وما كان بمعنى

الامر او

الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا
بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن
بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى
انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم
واقعد فلذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسي
لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه
مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر
معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه او حال كونه
صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين خبر
مبني لمشابهته اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب
النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في الفاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل
معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب
فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما
وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في
استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب في استعمال بني تميم الا

قوله ان يكون هذا اه
اي كونه بمعنى الامر او الماضي قوله الا نادرا
وهو لفظان اه قوله اي صوت من
التصويت وعرعار اي قالوا عرعار الحرب
وهي لعبة الصبيان
قوله معرفة كفجار مبني على الفتح
مبني كسرها بناء قوله
مبني التسبيح قوله للمبالغة
من الامر الفعلي اه
كان عينا اه
قال الاول ثلاثة
اكثر والاول
نوع فيها جمع
مؤنث فمنزل اه
الفعل
التي هي صفة المؤنث
دليلا على الكثرة اه
علما
نزال من
انزل فنزال اه
مؤنث كان
اه

علی الانشاء وهو الغضب
ان يعبر عنه بالمضارع
[illegible]

ما كان في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات**

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصدر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا للانسان ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي وح لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح ايضا لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء

لها

لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبينه بجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في قسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو الطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزء كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة

قوله لما جرى مجرى الاسما في الجريان على طريقة واحدة قوله وتابط شرا ان قيل كيف يتميز خروجه حتى هذه النسبة مع انه مبني قلنا بناؤه من جهة النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا باس

نجف عفي عنهما
نمره ١٥٥

العطف وتعين النسبة على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب
من خط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من
ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظ
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة
التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي يكون بين الفعل والمفعول
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل
عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن جزء
الثاني حرفا حرف عطف وغيره بنيا اي الجزان الاول لوقوع اخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان
احدى جزئية العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه
نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان
المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا
واحد من ثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه
الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا لمثل ذلك من
المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها
جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اي اخذ بعض الحروف من كل جزء

مظنة

مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من الاول الامر واخف
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد
عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه
ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار انه اصله حادي وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر
الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشر فانه لا يبنى فيهما الجزان بل يبنى
الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي
ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك بني الاول المتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح
اي اعرب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان
اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف
اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شي معين بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جائني فلان
فانت تريد زيدا والمراد بها هيهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل بعض بل
بعض معين وكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
فلذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وسيتعذر تعريفه الا بالتفصيل
به مفصلا ولذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبنائها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية منها
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا بناؤهما لانهما في الاصل من

الأسماء الأشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية
عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
اوغيره وكيت وذيت للحديث اى الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة واحدة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا
بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على
اى واى وان كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره
نون ساكنة كما في من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين
لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف
معها فكم الاستفهامية متضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام
عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت العدد وسط
العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان
العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح
بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وقد تدخل من فيهما اي
في مميزي كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها

قال الشارح

الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك
لموافقته جر المميز مضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية و
خبرية ولها اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
يتضمن معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من
اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر فكلاهما لو قال كلتاهما لكان
اوفق لما نحن فيه الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين و
هما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه
لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم
ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من
قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه بضميره اي كم رجلا

ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في
قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او
بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور
بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر
الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما
على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل
عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي
فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا قام نحو كم رجلا اخوتك كم رجل من ابوك
وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه مخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما
واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل او لا داخل تحت
قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام
عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية
بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع
هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت

وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته ولا صنعته ولا
يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك
يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن
تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع
على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو
لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم ينجر بجار نحو
من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن
الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو فهو مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانما
لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في
الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ او نحو متى
عهدك بفلان اي متى كان عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اي وقت مجيئك اي وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية واما الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم
مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام
والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي
مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل
ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخيران نصبه على

الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا
على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنو مما سبق من
وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتدا
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد
يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمام شعره فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها
لكثرة الخدمة صارت كذا وهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما
عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا
منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على
حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة
ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه
وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية
عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة
او كم حلبت على التهكم او كم مرة او حلبت على الكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية

على تقديره

على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها لتسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء
واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز
كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرة
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن
كثرتها فمعناه كم درهما او دنانيرا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال
مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضرباته بعد العلم بوقوعه
او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم
مرة او مرة ضربت والى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع
واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ المرصوفة
للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون
المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها بتعددها
بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
اي ظرف قطع عن الاضافة بان حذف ما اضاف اليه عن اللفظ دون النية وان
نسيا نسيا اعرب مع التنوين نحو قبل بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه
فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة

وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان

كقبل وبعد فما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل

تحت وفوق وقدام وخلف ووراء فلا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز

فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر

فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب

من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى ولا

هو الحق واجرى مجريها اى مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير

فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهها الغايات

لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منها المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو

افعل هذا لا غير وجاء زيد ليس غير لكثرة استعمالها غير بعدهما وكان اجرى مجرى الظروف

حسب لشبهها بغيرها فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى

ومن الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش وقد يستعمل للزمان ولا يضاف

الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء

ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما

ترى مكان سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم

كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف

للمصدر الذى تضمنته الجملة فهى وان كانت فى اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها

كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها

ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة

الاشهر ابقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف

المبنية اذا فانها كانت زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اى

اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلا على

الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل

يختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل

على استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى

اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور

المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله ثم حتى اذا بلغ بين السدين

وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى

الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى

لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل

لمناسبة الفعل معنى الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاثيرها

الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجات مجردة عن معنى الشرط يقال

فاجاء الامر مفاجات من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا

تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم

المبتدأ غلبته وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم تجويز الرفع بعدها فى باب

الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف

على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قيل استغنى

عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى السببية فان

مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف

قوله لجبر النقصان اى نقصان ما لحقها بسبب حذف المضاف اليه فلا يرد ما اعربها كاما ما وابعد ما يعنى من وجد عاملها عوض على ماء قوله فساغ لى الشراب قبلا اى سهل مدخله من الحلق اى سهلا ... الخ قوله اغص الغصة شرب بالماء البارد والعذب الفرات معناه اغص بالماء اى لا فرق قوله فلا فرق اى لان القسمين فان المعنى فى كليهما عدم المضاف اليه معوض عنه الاخر فهذا معوض عنه فى قول بعضهم القول قديم ليس فيه الاضافة من ان المعنى اسم مفرد عن الاضافة بل كانها اسم ... مثل قديما فتامل ...

فيه المعنى اى خرجت ففاجاءه وحاصل المعنى خرجت ففاجاءه زمان ثبوت
السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع مكان
مفعول فيه للمفاجاة لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير بمنزلة
المفعول به محذوف اى فاجاءت فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع
وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار الكسر وقد
يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد
سبقت اليه اشارة ومنها اى ومن الظروف المبنية اذ للماضى وبناؤها لما
مر فى حيث ولكون وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان
اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجئ للمفاجات نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة
مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا
اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام و
الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى
بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام و
الشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل
نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا
يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما و
المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال

استفهاما

استفهاما اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال
كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناه السؤال عن الحال يقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل
للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اى على اى
هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان
بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت
فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت واكبا او ماشيا ونحوهما
اى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيان لمواضعهما مذ ومنذ وقد يكون
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته
مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع
بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فانا لا نلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
الا بحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اشيئين او
اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته منذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اولية وقت الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة
يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود
اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد المستغرق فى جميع

اجزائه بحيث لا يشذ منه شي نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة
زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت وان اى ما
كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ان ذاهب
او مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر
لقلته فيقدر ما بعدهما زمان مضافا الى احد هذه الامور ليصح حمل ما
بعدهما عليهما او كان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا
وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده
خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل
قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا
في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال
وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام و
سكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية
عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما

خزائنه

خزائنه وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما
يحضره وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في
بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها النون بالتنوين
التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر
استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشدد
وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء
المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه
خمس لغات كلها للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي
المنفي وقوع شي فيه ليستغرق المنفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط
وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل
حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد
وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل للنفي
فيه وقوع شي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض وبناء
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع
المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والمعنى الداهر والعائض
الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى
الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزى يومئذ فمن قرأها بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء
منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل

قوله على ذمة خاصة سماعا
فمنصوبا اما على التشبيه
بالمفعول او على التشبيه
بالمفعول او على التمييز فعلى
التمييز فهما تسمع ومن قول
الشاعر لدن غدوة حتى
الا ذحج لها ينبعث بعد ما اتت
من القول كالصى ...

فهو لدى لاجل الفعل الذى
يريدان الماضى اما صفة
للزمان او للعامل فعلى
الاول يصير اسناد النفى
اليه مجازا على من باب الاسناد
الى الظرف فذا اى الزمان
الماضى الذى نفى فيه وعلى
الثانى الاسناد ظاهر وكذا
الكلام فى المستقبل المنفى
رحمة الله عليه رحمة واسعة

غير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما يقوم زيد
وقيامي مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف في الاضافة
الى الجملة نحو اذ وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب في بيان المعرفة و
النكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليستعمل في شيء جزئي او كلي لشيء متلبس
بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد باعتبار
هذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا
مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد و
لا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا
انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم
لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي
مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات

يعني

يعني اسماء الاشارة من غير اشارة والموصولات ...
الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا
تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل فرد واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التعقل المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية واما الموصول ما دخل اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ والميم في لغة ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يبعد ادخاله
دخلته هي في اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل قاصدا به رجلا معينا بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ
اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة
المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد
ظاهر دانها لا يصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل
كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى
المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف والحرز بها عن المضاف الى احد هذه الامور

اضافة لفظية فانها لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات و
معنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالأب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشي بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في
التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالبة بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكانه هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشي بعينه غير متناول
غيره ذلك الشي باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع
واحد اي بما او لا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى
ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني
اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم ثم بعده وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت
انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له ولبس المراد
بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب فلم يذكره لانه ادون من
المتكلم والمخاطب لانه ادون منهما واقتصر على بيان الترتيب بين اصناف المضمر فان سائر
للمعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد ما بين انواع المضا

اليه

المضاف اليه واضافته وهذا الترتيب الذي ذكره وهو مذهب سيبويه وان
فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشي لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشي شامل المعرفة و
النكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان
لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد
الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشيا هي المعدودات فاحادها
كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن
اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان
يكون كل واحد منها موضوعة لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع للكمية
احاد الاشيا اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذه
التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء
العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض اهل الحساب من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة
والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين او
الفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلثمائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة و

الف يقول في الاعداد مذكرة ومونثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد
واثنان في المفرد المذكر وتثنية واحد واثنتان وثنتان في المفرد المونث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر
اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر
بدونها للجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر
في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة في المونث احدى عشرة
امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد الى حد في الواحد
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المونث نحو ثلث عشرة امراة ابقا الجزء
الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا
حكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت في للتانيث
الا انها حملت على ثنتان واما تانيث جزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكيره
للمذكر لما عرفت وجب تانيث للمونث لانتفاء المانع وهو علم الفرق بين المذكر
والمونث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المونث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع
فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهو لغة الفصيح لان السكون اخف من الفتح

فتقول

فتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون
المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما
اي في المذكر والمونث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل
عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المونث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه
فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عدهما افتا
ثم العطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كاينا ذلك الزايد بلفظ ما
تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون في المذكر و
اثنتان او ثنتان وعشرون في المونث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما
بالعطف اي بالعطف الزايد عليهما واعطفهما على الزائد عليهما لكون الزائد واقعا
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد
عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون
امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة والى مائة وتسعة وتسعين رجلا
تسع وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف

وتثنية وجمعه ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة و
الفالى اخر ما ذكرنا والاصل فى ثانى عشرة فتح الياء لبناء صدره والاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب
بالتركيب كما فى معديكرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذ
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك فى جانبى القاضى اذا حذفت اليا الا
ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعى زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتحة
اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
خال اسماء الاعداد شرع فى بيان مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض و
اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوظا
لانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط النون
والنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا فى ثلثمائة الى تسعمائة استثنا
من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخوانه وكان قياسها
ان يجمع فيقال مات او مائين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون والثانى جمع المؤنث السالم ولا يجوز اضافة العدد الى جمع مذكر السالم
فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا ان يلى التميز المجموع بالالف والتا
بعدما تعود المجئ بعدها وهو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسع وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوبا
مفردا اما نصبه ففى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة

نون

نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فى غيرها فلانهم
كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر رجل
لان المضاف اليه فيه لما كان من غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلو لم
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثة مائة امراة مع ان فيها
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لبطرحهم مائة امراة واما افراده فلانه لما
صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة و
الف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف واتمام لم يقل وجمعهما كما قال
تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث
مات رجل فلا يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل كما
الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد فى جانب القلة من
الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة
وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا و
اللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى
العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النسا
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا
بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التميز اى الصالح بان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال

بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد
اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان
من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغنى عنه لكنا لا
نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان
يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز ساير الاعداد
ينبغى ان يعتبر فيهما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا
يبعد ان يقال ان معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ
التميز اى بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة الكلام للحوق علامة الافراد
بها اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار لحوق العلامة التى هى اخف
عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما
يكون لافادته اى لافادة لفظ التميز النص المقصود اى التنصيص على العدد
والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر الاسم العدد
فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول
فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اى بسبب اعتبار
تصيره اى تصييرك ذلك المفرد عددا نقص ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر
فقولك الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين
بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى

ليس

ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المونث لا غير
اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار
حاله اى مرتبة من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع
فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المونث كذلك من
غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على
المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر و
العاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المونث وكذلك الثانى عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من
العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتأنيث فتقول
فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المونث الثانية والثالثة و
الرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث عشر
تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما فى المونث نحو الثالث عشر وانما ذكروا
الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى التأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن
ثم اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف فيهما
فلا اختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد القول باعتبار تصييره
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار

خالة ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او
يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل بالاعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة
وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر هذا وبعشر درجا
بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى عشر احد
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول لانفهامه عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا
يقول الى تاسع تسع عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث ما فيه اى
اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة
كامرأة وناقة وحكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التانيث
ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية او تقديرا اى
مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات
السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف حالكونها
مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى
ولى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث

مثل هى

قوله الا ان يلزم ارادة الواحد الاول
اى صح هنا فان ارادة الواحد الاول
لان عاشر العشرة كان لنسبته
الى المرتبة العاشرة
جميع المراتب التى هو احدها فتفهم

مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه
اى فى مقابله ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة
جمل واللفظى بخلافه اى متلبس بخلاف المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة
او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين
مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فاصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او
او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبسا بالتاء وجوبا ابدانا بتانيث الفاعل من
اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه يصح لك الاختيار فى الحاق
التاء وتركه والى هذا اشارة بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه
وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى
بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التفسير بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء
لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى
تركه فتقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا

قوله وجعل بعض الشارحين
البعض هو السيد
عبد الله

سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جائت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لاضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه ذا نحو الرجال جائت وجاء وغير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جائت الزيدون ولا الزيدون جائت مطلقا سواء كان واحده مؤنثه نحو اذا جائك المؤمنات او مذكر نحو جائت الرجال حكم ظاهر المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جائت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جائت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المونث وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرى مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اى اخر المفرد بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف على

مثل

مثل مسلم من مسلمات ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق واللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس بان على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امر من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه او مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد فى حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الواحد والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قران ويراد به الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان تجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به فيصير مفهوما واحدا فيتجانسان فيثنى باعتبار فيكون معنى الابوين مسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان

قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القراء ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية
للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به
ليحصل مفهوم متحدا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنية لمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه
والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد فيثنى ويجمع
وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر فيثنى ويجمع ورده بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها
يكفي تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول
هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم
المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المراد مما يتطرق اليه التغيير اراد
ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى
بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير متجاوز الى اربعة احرف
فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبار الاصل حقيقة
او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء مثنى مما لا او كان على اربعة

احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء
اي قلبت الفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما و
تخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها
كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد والصوت
الثاني للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا
فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة
في مثل اقتت واجوه وربما صحح فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء
نحو حمرايان والا عرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو
او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاءها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن
واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبت في الصورتين
كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة الشريفية ان اللازم من هذه
العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء ارداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور
ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عاما

قوله
ورده الى الاصل
اعم من ان
يكون واوا او ياءا

قوله
التى قياسها
ان لا تحذف لانها لو
حذفت التبس مثنى المذكر
بمثنى المؤنث وحملا عليه
ما لا التباس فيه
كان لا يكن

مذكر كما يفتان نعمة الله

قوله
مستعملان
فاذا كانا مستعملين
في خصيتان واليان فهو مخالف
للقياس كلام نجم الائمة
صريح في هذا نعمة
الله عليه

عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما
هو المتبادر من اللام لكن قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب
فما وجدنا فيها اثرا ما احكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد يقلب
البدل من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف
نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام
التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة يوجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى
كشجرتان وثمرتان فى خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها
فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين و
الاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها
صارتا بمنزلة منفرد وتاء التانيث لا يقع فى حشو وقيل خصى والى مستعملان
وهما لغتان فى خصية والية ان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون
قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع للتقييد للاستمرار بخلاف حذف
التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة ولهذا
فى بيانه بالفعل الماضى المجموع ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة
اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف هى مادة
لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد لكون تلك
الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى حركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما متعلقه بقوله
مقصودة وبقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر

من

من الحروف ودخل فى قوله بتغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى
الاسم من تتمة وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة
اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت
اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفردة
وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما يكون
الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان
قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها كجامل
وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما
اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس الجمع بالاتفاق ونحو
فلك مما الجمع والواحد فيه متحد ان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ
فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا
ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى
الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث ما قبلها فى حالة الرفع وياء مكسور

ما قبلها في حالتي النصب والجر فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو
مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها مفتوحة ونون عوض عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو وانما
خص الفتحة لثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق واللاحق فقط او مع الملحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في
المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا
او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان
اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة
حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء
الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت
كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين وان
كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان
عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع و
مصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل
من حيث تسميته الا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع

لصحة

لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرة او واحد نحو اعوج للعز
لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج
عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم
اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى
اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا
الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا والمقصورة
علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي
شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل
لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا
غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في
تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى
مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر و
المؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور

رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا
بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغتى جمع
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع
بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذ
هما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين و
امثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك
فليراجع اليه والمونث اى الجمع المونث الصحيح ما الحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده
الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المونث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر اجمع بالواو والنون
فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه
لو جمع حايض على حايضات فلو قيل فى جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس والا
عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان
هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المونثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من
الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات

والكاشات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس حقيقيا ولا ظاهر العلامة
وجمع التكسير ما يغير اى جمع يتغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض
ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير
المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او
من حيث الامور الخارجة الزائدة كما تدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا
كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل
اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن
افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع
رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا
كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من
غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلثة قروء مع وجود اقرا المصدر اسم
الحدث يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر
كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد الفعل
اشتقاقا منه تاكيدا له او بيانا النوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلست جلسة وجلسة
القادرية والعالية وبلله ونحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا

وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى

سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب التصريف وفى غيره

اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياس

اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما

ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج

استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع

عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وحال كونه

غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا

او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا

لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى

عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان

مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير

الفعل مع ان وشيء مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد

ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر

فيه لاضمير فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين

نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة

الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور

بخلاف المصدر فانه له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم

الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى

اعتبار قيد الاستتار على حدة بخرج مثل ضرب زيد اخاه مثل فلا يلزم ذكر الفاعل

اى فاعل

اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيد الا ان النسبة الى فاعل

ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل

واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع

اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى و

لولا دفع الله الناس وقد يضاف المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا او ظرفا

او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة

ضربا لتاديب ولعمله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل

لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل

ينبغى ان لا يدخل مع المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء

وبين المقدر به قيل لم يات فى القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل

او مفعول صريح بل قد جاء عاملا فى الجار نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان

المصدر مفعولا مطلقا مصرحا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير

ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل

مذكورا نحو ضربت زيدا ضربا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر

مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا

له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى يجوز فيه وجهان عمل الفعل الا وعمل

المصدر المنابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله فوجهان

وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان

بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن

القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل

اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله

قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدث تجدد وجوده وقيامه به مقيد

باحد الازمنة الثلثة قال المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه

المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج

منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج

الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل

داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر

قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام

المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة

فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام

الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به الفعل خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام

الفعل مع الزيادة على اصل وخالف اكثر الشارحين واسندوا اخراج اسم التفضيل

الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق

يتضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة

ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف فلا يبعد انه يلتزم

ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة

مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم

الفاعل من الثلاثى المجرد فاعل كضارب وقاتل وماشر واكل وكل ما اشتق من مصادر

الثلاثى لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او

افعل التفضيل او صيغة المبالغة كاحسن وحسن وضراب وصيغة اسم الفاعل

من الثلاثى المجرد على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا

او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة

فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما

قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل الاخر المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل

نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت

موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال

الكسر الغير الواقع فى اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال

يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان

فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى

مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين

كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول

له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو ايضا اليها بشرط معنى الحال

والاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى شئ يشترط عمله

من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط

احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه

عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية

كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن

المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه

موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد

اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدا او
الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى
صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وقد جاء الضارب ابوه وقد جاء رجل ضارب
ابوه وقد جاء زيد ولكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها
من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان
الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم
الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى
اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار اريد ذكر مفعوله وجبت
الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لثبوت اشتراط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى
عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته
معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اى الاسم
الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل
مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى
المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا
لانه فعل بالحقيقة حول عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام

عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغة الاسم الى نحو هو بحيث يخرج
عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب
بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم
الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمل هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كان داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغة
اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية و
المثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان
او مكسرا مثله اى اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم قطرة خلل
الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
او الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون
عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى
معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله نعم لذايقون العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول
هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واسناد اقامة من مقام

ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور الثالثة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم
التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من
فعل لموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع
عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير
الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما كامر اسم
الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه نحو
زيد معطى غلامه درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او
امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما
اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي
لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم
اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم
طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع
للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع

اختلاف

اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو ميزان
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزونه فالظرف منصوب على انه
حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما
يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا
ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليس بموصول
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل
قسم مسئلة لانه ينبئ عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او
مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقساما مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في
الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية الصفة و
النصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى
التميز اي جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التميز وقال بعض النحاة على التشبيه

قوله على التشبيه وجه مشابهته للمفعول كونه فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام

بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على
الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة
اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة
وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المشبهة عن اللام وهذه الصفة
ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه
انما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة باللام
لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
الاقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من
تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى الضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف
التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف الضمير الموصوف من فاعل الصفة

مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن
وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان
اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة
لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل
حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في الضرورة الشعرية
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون
التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير
الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء
من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي
خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير
واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب
المعمول والحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر وحسن وجها
والحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخرى في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير

قوله عكس المعهود اذ ان هنا في صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة النكرة الى المعرفة قوله في ضرورة الشعر ... قال الامتحان ... مصطلحا ... الى المصطلح ... حسن وجهه نعمة الله

المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفع فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها
ح فاعل لها ولو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ
كالفعل فكما ان الفعل لا تثنى ولا تجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة
لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل
ينصب ويجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتونث اي الصفة وتثنى
الموصوف يقول هند حسنة ووجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها ويجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف
جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير متعدين
اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى
مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه واقيم
ذلك المفعول مقامه الفاعل فبقي غير المتعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك
اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان للفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله و
ينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب و
نصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه
في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني

انه مفعول ثاني المعطي او مفعول الاول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول و
المفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنصوب تقول زيد تميمي الاب
مرفوعا او منصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي التفضيل اعني
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في
قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان بحسب اصل الوضع فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر
فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى
اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعلى عنه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر
لان هذه الصيغة لا تسع زيادة على ثلثة ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه
لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة
يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي مجردا او بعض حروف الرباعي مجرد كلها اصول او
يكون من الحروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما
هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بكونه من الثلاثي المجرد ليس بكونه لونا ولا
عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو

قوله اصلح فلان الفعل
لانه انما [illegible]
[illegible]

اشتق اسم التفضيل ايضا منهما الا التبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة
الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من الثلاثي المجرد وليس بكون
ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد
يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره يتوصل اليه اي غير الثلاثي المجرد باشد
ونحوه مثل اشد استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه ومنه بياضا مثال للون
وعمى مثال للعيب حيث قيدنا السبب لظ لا يرد نحو احمق وابلد ولكن يرد انه
على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة
والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد
بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظ كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات
وخزف وعظام على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي
ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا
ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد ان يكون اثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يكون بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من
قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال لا يبنى من الالوان والعيوب الظ فان الباطنة
تبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي قياس الوا في
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا

ذلك

ذلك لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف
القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واظهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام
فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور بتعيين المفضل
عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في
افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا مثل زيد افضل الناس
او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين
اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما
قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الغرض مثل زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز
ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره
اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة اي زيادة احدهما موصوف المقصود على من اضيف اليه
اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل

لشىء على غيره فالاول ذكر المفضل فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان
يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركته
فى هذا المسهو والعام مثل زيد افضل الناس اى افضل من شاركته فى هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته بخروجه عنهم اى عن الاخوة
باضافتهم اليه والثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى
ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى
قريش اى افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة من جنسه لكى
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا تدخل فى جملة اخوة يوسف
وان يضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص
ببغداد لانها منشاءه او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل
المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم
التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيد
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا الا انحيا بافضل من الذى
ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم

قوله من مثال يكثر اعلم ان المثال كذا اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا نحو قولك على عليه السلام احسن ... شعبان احب الى من يوم ما من رمضان لان ان افطر يوم ما من رمضان الذى يمكن افطار يوم الشك يجوز ان يكون من رمضان ثم عند المخالف فيقدر ... الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال الصوم يوم من شعبان احب ... عندى اى ... صوم يوم من شعبان ... وقال ... اللهم ... اى فى اعتقاد ... ليس ... ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا ... الاعتراض عليه بالوجه ... منه رحمه الله

مطابقة

مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذى استعمل
بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتانيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لانه
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى
المضمر بلا اشتراط لان العمل فى المضمرات ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه دال على الفعل الناصب له قال الله
تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل عن سبيله واما
الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا اشتراط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة
من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعنا فى الزيادة ليعمل عمله ولانه
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا
سببيا هو فى اللفظ لشىء معتمدا عليه بان يقع نعتا او خبرا عنه او حالا وهو
فى المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشىء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار
الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشىء الذى اعتبره ولا على نفسه اى نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار

قوله لفظا او معنى اما لفظا ففى الاسم المذكورة منه مع لفظه واما معنى ففى النوع الاول اى المضاف الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه ممتزج بمن التفضيلية معنا باعتبار ان ذكر المفضل عليه بعده ... لانه ... قوله باب احمر اى افعل الصفة فكان افعل التفضيل وافعل الصفة ... وسطا ... الفصل ... قوله الا ... وصفا سببيا ... وهو ... الوصف السببى ... صفة ... متعلق ... الوصف ... منه رحمه الله

الاول مفضلا او بالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن
اسمه او صفة لاصل محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في
الشيء والكحل هو سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار
عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ
ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق
بذلك الصاحب حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن
اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن
مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا
من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك
ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المتعلق تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار وليلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليستهل الخروج عن المعنى التفضيلي
بالنفي كما ستيضح عن قريب وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند
كونه منفيا بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل
لانه اى احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل
وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن
لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيد الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى بمعنى حسن كحل عين

رجل

رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة بابا(ها)
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في
عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل
الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
بما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان
الزايد على شيء مساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا
ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين
رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله
في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيلي فله
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مطلقا لو رفع
احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اى ما عمل فيه

من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وفي ذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم التفضيل لكن احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد وكيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواقعة في اداء مثل هذا المقصود ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكره بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل فان

قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها اصل ظاهر لو رفعنا فعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كان المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على واد السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكب الابل والتائية من التأني اي كالتحية من حيي او حي وهو المكث والثاني مشتق من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي مفعوله الثاني

دعلى التقديرين حين نظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في
ولا ادري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق بأقل
والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة ابوه صفة له ونائبة
عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تائه واخوف عطف
على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب
بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقي مصدرية وساريا اي ركبا سائرا
مفعول وقي والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت
وقاية الله ساريا وتقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها
الحال اني لا ادري مثل اني السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف
الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن
الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به
ركبا تائهة من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على
وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر
مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
فصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي
في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير
في نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن

للطابق

المطابق لما ذكره في وجه الحصر وارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدرية وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو
آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك
النسبة ولذا وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد
به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن
التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا
باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها اما
منقول عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين لانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي من خواص الفعل دخول
قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما للنفي
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما الحقها من التاء

اختلفوا في ان معنى الفعل
النسبة الى فاعل ما او
الى فاعل معين وذكر ان
الفاعل الثاني معنى حرفي
لا يفهم ما لم يذكر الفعل
وذكر الفاعل وعلى الاول
معنى مستقل يتعقل بتعقل
فاعل ما اجمالا ويفهم
بذكر الفعل من غير ذكره
فيكون معنى مستقلا فان
نظيره لفظ الابتداء فان
معناه يتعقل بتعقل
المتعلق متعلقا اجمالا
ويفهم من غير ذكره ولهذا
تحقق انه يمكن حمل اللفظ
في تعريف الفعل على
المطابقي مع تعلقه يكون
معناه النسبة الى فاعل ما
معنى مستقلا زمان معين
فيدخل في حد الفعل

المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلاجرم اختص بالفعل ساكنة حال

عن التاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق تاء فعلت ازاد

بتاء بنحو فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت

ايضا مخصوص بفعل وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما

يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم

تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو احق بالتعميم

اليق واجدر الماضى مادل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة

على زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان

فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا

يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله

قبل زمانك يخرج ماعداه والمراد بالوصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس

بالدلالة ماهو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت

مبنى على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او

تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبتداء

فلمشابهة المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب وشرطا

وجزاء وتقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه

اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبنى على السكون معه نحو ضربت

الى ضربنا لكراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل

بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبنى ايضا على الفتح

ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما

امثبه

وانما
المحتج الى التمر
بلفظ الفعل لا بدرج
تم الافعال ...

اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه متلبسا باحد

حروف اتين فى اوايله يعنى الحروف التى جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون

لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على الاصح

كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه

اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال

والاستقبال بالسين فانه لاستقبال القريب وسوف للاستقبال البعيد كما

مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع بمشابهته

الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذه اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة

من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة

من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون

له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب و

كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان

او مونثا وللمونث الواحد والمونثين غيبة اى حال كون المونث والمونثين غايبا

او ذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى القسمين المذكورين وهما واحد المونث الغائبة

ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان

لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة

او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة التابق وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى

اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما

سوى ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره

اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب

لان المتكلم لا يكون / الا واحدا سواء تكلم بالغير / او بغير ... / بالمفرد ... ليس معه غير / ما يدل عليه ... / نضرب لكونه / مع / الغير فلا يجتمع الافراد مع / كونه مع الغير / عصم

المضارع صحان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان
نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم
دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة و
لان نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن في
اخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او
مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذا ربع صيغ يضرب
في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المونث و في
المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في
الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون
في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك الضمير
البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون في حالة الرفع وحذفها اي بحذف
النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر
مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولم يضربا
الخ والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حالة الرفع لان الضمة
على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة
نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما

لم يجد

لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل
الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض و
يرتفع المضارع ان تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل
فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت
برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في
الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان الضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان وتكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع
تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم بان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكمه
وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في
افعال المقاربة انشاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه
انه حرف براسه واذن قيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام

يتعلق بقال الفراء اصله
لا انه لا مناسبة بين
الالف والنون الا ان
يقال النون في الخفيفة
تقابل الوقف الفا
كما النون بها عصام

كى نحو سرت كى ادخلها وبعد لام الجحود وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان
النفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوان فيمتنع دخولها على الفعل
الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك و
بعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى
حقى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى
اياك وفى لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن
معه فان التى ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال للنصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التى تقع بعد العلم اذا
لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب
العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اى ان الواقعة
بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التى
يقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعد الظن الوجهان ولن مثل لن ابرح و
معناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
فى قوله تعم ولن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان لن يقتضى التأبيد
وحتى يأذن للانتهاء واذا التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها

لا ينتصب

قال الفراء اذا عملها فاكتبها
بالالف واذا لغيتها فاكتبها
بالنون لئلا يلتبس باذ
الزمانية واما اذا اعملتها
فالحاجة غيرها عنها (رض)

لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه
سبقها احكاما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى استقبال فان فقد احد الشرطين نحو
انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ او قوله اذا
لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه مثل اذن تدخل الجنة خبر
المبتدأ فمثل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان
انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا
وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة
ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول
الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان
اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها فان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء
الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى والاستقبال للمضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى
بمعنى كى او الى والاستقبال للمضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم

فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا واسير حتى تغيب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى
دخله حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون
هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول
سرتها امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كا
كنت فى زمان الدخول هيئات هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما
كنت هيئاته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان
عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايض يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير
ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا
جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها كلام مستانف الا ان
يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهم
بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون
ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد
نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى
عند ارادة الحال حرف ابتدا ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى
الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها اى وقت
حصول كان الناقصة فى هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها
لما كانت حرف ابتدا انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا يقتضى الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى

في نحو

فى نحو قولك اسرت حتى تدخلها لانها ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
عن وقوع ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى
حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخلها
الان فلا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا
المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محققا
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها
لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ
هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب
فى وقت حصول كانت التامة مثل هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد
فيه ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة
وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب المضارع بعدها هى لام
التاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو
لم يكن ليفعل وهى ايض جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدر فكيف يصح الحمل فيه قيل على حذف مضاف من الاسم
ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله وعلى تاويل المصدر
باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان مقدرا ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج

الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء السببية
ليبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم
كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك
اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك
شتم فضرب منى ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها اى هل يكون منكم ماء
فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا
ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الانكار
نفى فعل فيندرج فى النفى او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت
مال فانفاق منى ويدخل فيه على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا
اى لا يكون منك نزول فاصابة خير منى نفى جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصود والفاء يدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل المصدر المعطوف على مصدر
اخر مفهوم مما قبل الفاء اما نحو سانزل منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا
بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها
لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون ما قبلها اى قبل الواو
مثل ذلك اى مماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى و
اكرمك اى ليجمع الزيادة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع

منك

منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى او
الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل فى مفهوم الى والا ايضا
من تقدير ان بعدها نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى
او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا
وقت ان تعطينى حقى وغيره تقديره بالى بتاويل المصدر مجرور بالى والتى بمعنى الى
اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة فقط سواء كان
من الحروف المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها اى ينصب المضارع بعده بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول العدد وذات الثانى
بتقديرها انا اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا وعلى اخرها وهو او بشرط معنى
الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول
ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يذكر فى
الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق
من جريانه فى ثم ايضا وان يرد عليه انه كان المناسب فى ذكرها مرتين مرة فى
الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو
جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع

العاطف نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم
صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز
ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود
فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان يستعمل بمعنى لام كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل التى بمعنى
الى لا والمعنى الاول لا غلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها
لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتها
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهارها ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان
لاستكراه اللامين المتواليين وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعـ لئلا يعلم
ان علم ان ان الناصب تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا اى
هذا اللائمى احضر الوغا فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع
ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولاء المستعملة فى
معنى النهى احترازا عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا
وكلم المجازاة اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى بكلمات الشرط والجزاء
بعضها من الاسما وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها
فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع
مع ما وامابدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع
او لا ومن واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجى فى

كلامهم

كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيف ما فلان معناه عموم الاحوال فاذا
قلت كيف ما تقرا اقرا كان معناه على اى حال وكيفية تقراء انت انا ايضا
اقرا عليها ومن المتعذر استواء قرائة قاريين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تضمنها معنى ان التى هى موضوع للامر المشكوك فيها
واذا بجزم موضوع للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى
ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيئ بيانه انشاء الله تعـ فلم تقلب المضارع
ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عايدا الى ما هو قريب
اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذه القلب والنفى ويختص اى لما
بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت
التكلم فلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء نفع الندم افاد استمراره لذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل — الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم و لما ينفعه الندم صح
اى ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا
تقول ان لما تضرب ولما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب فكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا استعمالها غالبا فى المتوقع
اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل
فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيه لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة
وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا ولاء النهى اى المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ و لا

النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل
وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول ومسببية الفعل الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
شرح المص وكلم المجازات ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا
شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شي لشي بل ملزومية شي لشي وجعل كلم المجازات دالة عليها
ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنيا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب و
المسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس مسببا حقيقيا
للاكرام والاكرام ليس مسببا حقيقيا له لا ذهنيا ولا خارجا لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة بينهما لاظهار المكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير
الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي
هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء لانه من حيث
يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك والاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان
كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو
اداة الشرط والرفع لضعف التعلق للحيلولة للماضي والفصل بغير العمل نحو
ان اتاني زيد آتيه او اتيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الكلام

نحو ان

نحو ان خرجت خرجت ومعنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا
لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تع ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او مقدرا كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد
صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلبه معناه
الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك و
ان اكرمتني لم اكرمك فانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث
يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وترك
في تغيير المعنى بحيث خاصة بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من
وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تع ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء
لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد
اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد
اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء
واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن
او غير ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء

موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر
بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية
الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالاسمية في جوابها كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب
خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا
لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يدل على
ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص
تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطالب انما يتعلق
بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له
فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب
بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو
مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر
ان مع الفعل الماخوذ من اسلم ويجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل
الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة

الفعل

الفعل المنفي لا المثبت وفي هذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على
ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع
قرينة للشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا
لم يقصد لم يجز الجزم مطلقا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا لها او
كقوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قراء مرفوعا اي وليا وارثا او
بالحال كذلك كقوله تع فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر فانه مر بالمقول
امثلة الماضي وامثلة المضارع ولم يكن صيغتهما في بعض الشروح انما قال مثال
الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا
فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل
لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن
المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا
عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اي اخر الامر في
الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي الاعراب
وهو حرف المضارعة لان مشابهة الاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه

الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط
النون الاعرابى وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا
لم تضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
بلام مقدر فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحركا اسكن
اخره وحمل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف
هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى و
المراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما
هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح و
تحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل فى اقتل
اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضى المجهول من الرباعى
اذا قيل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى سوى الساكن بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الافعال
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح
لالتبس بالماضى المعلوم الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان
كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة

كك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى على فعله الواقع
عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان اى الفعل الذى اريد
حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان
ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من
التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج
الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وانه كان نوعا
يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى
اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو
انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم
الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى و
معتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه نحو طوى
وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى
يروى ويطوى قيل الصواب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا
يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و
اختلاف فى المبنى للمفعول منه كما ذكرنا وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى
فى المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول

وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول
فابدل واو قول ياء مكسورة لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء
الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا
الموضع وقال بعضهم الاشمام هيهنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم
هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم و
الغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوايل هذه الحروف وجاء
الواو ايضا على ضعف فى قيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب ماضى المجهول من معتل العين من
الثلاثى المجرد باب ماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد فى مجى اللغات الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل قيل و
بيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما
قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالواو والياء المكسورتين
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا
كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب
ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل
المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا

كانت

كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل
به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال فى
الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب
فان فهمه موقوف على التعلق المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف
المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان
له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن
فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدى يصير متعديا اما
بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا وبالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستقبال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما
صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلث كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان
فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما

ادخلت

ادخلت عليها الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول واما الافعال
الاخر وهو انباء ونباء وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدي
الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى اعلم
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك علمت زيدا والاستغناء عنه
كقولك علمت عمروا منطلقا فالثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا **افعال
القلوب** وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين
هي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل
اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة الاسمية
من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا
قائما فقولك علمت لبيان ان ما انشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعولاها ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا
يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر
فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا

وحذف

وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما
اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي ولا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف المفعول الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين
الذي هو المفعول الثاني بخلاف اعطيت باب فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما
مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من
غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله
فايدة بدون المفعولين بخلاف معمولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن
علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل
مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي
ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتدا او خبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدا او خبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز

هذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت
زيد قايم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على
تقدير التوسط والتاخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر
وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب حسبت زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بكرم احسبت زيدا وبين معمولى ان نحو
ان زيدا احسبت قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها فى
هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا
توسطت يعنى بين مفعوليها او تاخرت يعنى عنهما وانما خص هذه الالغا
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اى ومن خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال
عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما
يجى مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفى الداخل على معموليها وقبل اللام اى لام
الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق
بالاستفهام وترك مثال الاخريين بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى
الدار ومثال اللام نحو علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلث
لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة و
هذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين حدهما

لفظا

لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتدا
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشىء المعلق لا مع الزوج لفقده
انه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم
علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف
الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا
قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ و
المعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها اى ومن خصايص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب و
مفعولها ضميرين متصلين لشىء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا
كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك
ظلمت مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى ساير
الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت
نفسى وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا
والمؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحد معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا
ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لفظا لانهما
من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسى فان النفس

الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبته مغايرة المضاف والمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فان المفعول به منها ليس المفعول الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما اجرى
مجرى افعال القلوب فقدتنى وعدتنى لانهما نقيضا وجدتنى فحملا
عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجرى راى البصرية والحلمية على
راى القلبية فيجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعوليهما ضميرين
لشئ واحد كقول الشاعر ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة و
امامى وكقوله تع انى ارانى اعصر خمرا ولبعضها اى لبعض افعال القلوب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهى اما
العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض لان لكل واحد
معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب
وزعمت بمعنى كفلت يتعدى بها اى بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت بمعنى زيدا
اتهمته اى اخذته مكان او هى والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا
بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى
ابصرت ومعنى بصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تع فانظر ما
ذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمها

بالحاسة

بالحاسة ولما كان مراده وان لم يكن معنى اخر قريبا من معنى العلم والظن
لم يعتبر من العلم نبعث ما يشق من الشقة العليا ولو جدت جدا ووجدت
موجدة وجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى
العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم
بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة لما وضع اى افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو
العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل
من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة مع تقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له
لا التقرير وحده انما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى الافعال
الناقصة لاشتماله على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل
والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع التقرير الفاعل على صفة على وجه
الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذلك كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى
تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فيخرج
الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للتعدية
لا لصلة الموضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد

لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح
وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام و
ليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد
عالما كاملا وقد جاء اي في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها
اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت و
فيها ضمير لما تقدم من العزارة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج
اليه او استفهامية والضمير فيها جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد
ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بها وقعد للموضع الذي استعملها
العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر
حكم معناها هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكم معناه اي اثر المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال
اعطى الخبر هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كونه الغني منتقلا اليه فترفع

هذا

هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وينصب الجزء الثاني لشبهه
بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون
ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان
الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد
فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على
قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل
عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر تبيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي فان بيوضها لم
يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف
على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها
والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا الضمير كقوله ان امرأ كان الناس صنفان
شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة على قوله ثم يكون
ناقصة اي كان يكون تامة غير محتاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم
كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة
وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من
كان في المهد صبيا اي حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس
المعنى على الماضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد
عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو

صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار تحول ورجع وآل
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة
يستحيل مودة وقال فيا لك من تحول ابو سا واصبح وامسى واضحى لا
قتران مضمون باوقاتها المدلول عليها بمواد ها لا بصورها مثل
اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول
يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا
القياس المثالان الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى او اضحى زيد
غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح والمسا والضحى على هذه
الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد
زيدا اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل
زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجى هذا الفعلان تامتين ايضا
نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية
القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن
الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من
سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان

انها

انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى
عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال
يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة
الماضية وما فتى ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها
اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها
ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
من قبله اى قبل فاعله خبرها اى من وقت يمكن ان يقبل عادة فمعنى
ما زال زيد اميرا استمرار امارته فى زمان قابليته وصلاحيته للامارة
وامادلالتها على الاستمرار فلان النفى ما خوذ فى معانى هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار ثبوت النفى بدخول ادوات عليها
لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ
فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار
المقصود ومنها ما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرفا لزمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية
فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة
والى هذا اشاره بقوله ومن ثم اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت

خبرها الفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع
اسمه وخبره والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مدة
دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع
اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما
اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك
تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بالزمان
الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بالزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم
اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم
المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا امتنع من التقديم مانع ويجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها
اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع وهو اي هذا القسم ما
اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم

ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا
لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما تقتضيها باب التفاعل لتقديمهم فكانه لا يخالف منهم ذلك
الخلاف منهم في غيرها دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معنا
النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب
المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فان
الافتعال هيهنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل
صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن
السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي
عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه
وجواز تقديم معمول الفعل عليه شايع وبين الطائفتين في حكم هذا
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف
ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان
افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر للدلالة على قرب
حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به
فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك
ترجوا ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل حصولا اي دنو حصول للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل

على قرب حصول الخروج لزيد بجزم مك لقرب حصوله او وضع لدنو الخبر و
قرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنوا اخذه وشروعه فى الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يقضى
اليه فطفق فى قولك زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
المتكلم بشروعه فيما يقضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق الطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو
عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا
يجيئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم
يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب
من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى
زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم
عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير
مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر
اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان المشبهة بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصل قارب زيد ان يخرج
اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب
لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الر

بدلا مما قبله بدل الاشتمال كان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام
الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى
والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان
يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال هذا الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنى فى علمت ان زيدا قايم عن المفعول الاخر فاقيم هو مقامهما فهى
فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع عن غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال
اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا فانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى
زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من
باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمال الاول كان زيد اسم عسى
وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمال الثانى كان اسم عسى مشتملا فيه
من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان
كقولهم عسى الهم الذى امسيت فيه ويكون وراءه فرج قريب كان الاصل
ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهته قولك
عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج الثانى اى ما وضع لدنو الخبر
دنو حصول كاد نقول كاد زيد يجيئ فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه
على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل

مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير
ان لدلالته على الاستقبال المنافى للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها
له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله رسم عفى
من بعد ما قد امحى قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما
مشابها للاخر اعطى لكل واحد منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفى
على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كساير الافعال فى افادته اداة النفى
نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل يفيد اى نفى
كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى فكقوله
تعم وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله فذبحو
ها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى و
لتسليمه تخطئهم وتغييره قوله لم يكد الى قوله لم اجد فلولا كان نفى
كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله
تعم وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت
ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء
القرب منه فى وقت ما ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته
وقتا اخر وعن الثانى فلتخطئه بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة وذا الرمة
فى تسليمه تخطيئه روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعرض
عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة فحدثت ابى بذلك فقال اخطا ابن شبرمة
كاد عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله انما لم يكد يراها

فهو

فهو لم يرها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى
الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كساير الافعال فى افادة
النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعم وما كادوا يفعلون
وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفى الدعوى الثانية بقول ذى
الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين
اراد بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال
فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا
ينتج مدعاهم بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه وفى تمسكه عليهما والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
دنو اخذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم
يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ
بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد فى كون
خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد يفعل واخذ وكرب وجعل
يقول وقال الله تعم وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق
هى اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى
وجهه نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة تستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى بعض النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده

وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن تثنية والجمع ايض فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام
قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض
بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب و
ليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل
استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا
يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما تستعمل في الدعاء وله
اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل
الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تركيب افعل
به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير
متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ و
هي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من
حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل
التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته للكذب ويتوصل
في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او
ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجا واشدد باستخراج
اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه جعل المصدر الممتنع
منصوبا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم
اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور

على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما
قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما
زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم
التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا
تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر الثاني
انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر
بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما
بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم
بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان مثل ما احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او نحو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض
النسخ واما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر من
باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل

سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر و
معناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زايدة لازمة الا اذا كان المتعجب
منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس فلا
ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول
به عند الاخفش لا حسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اى يجعل اللازم متعديا والمعنى صيره ذا حسن او الباء
زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اى في افعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا وجعله حسنا
بمعنى صفه وبه وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان
يجعل زيدا حسنا وانما يجعل كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فانه فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اى فعل وضع لانشاء المدح والذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها
لانه لم يوضع للانشاء منها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر
الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم

افعال المدح والذم

اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان
عامة العرب يتفقوا على بني تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون
الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي الواحد غير معين ابتداء ويصير
معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى
باللام او بغير واسطة نحو صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التميز مثل
فنعما هي اى نعم شيئا وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم و
يكون الصلة باجمعها في نعما هي محذوف لان هي مخصوصة اى نعم الذي فعله هي
اى الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعما هي نعم الشيء
هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل
المخصوص بالمدح والذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اى المخصوص مبتدأ ما قبله
اى الجملة الواقعة قبله خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى الضمير
المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل
نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ او نعم الرجل مقدم عليه خبره واما
خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو
فقيل زيد اى هو زيد على الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى

الثانی جملتان وشرطها ای شرط المخصوص یعنی وقوعه مخصوصا مطابقة
الفاعل ای مطابقته الفاعل ایاه او مطابقة الفاعل فی الجنس حقیقة
او تاویلا وفی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث لکونه عبارة
عن الفاعل فی المعنی نحو نعم الرجل زید ونعم الرجلان الزیدان ونعم الرجال
زیدون وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء
الهندات او یجوز عن یقال نعم المراة هند وبئس المراة هند وبئس المراتان الهندان
وبئس النساء الهندات لانهما لما کانا غیر متصرفین اشبها الحروف فلم
یجز الحاق العلامة بهما وقوله تعالی بئس مثل القوم الذین کذبوا جواب
سؤال حیث وقع المخصوص اعنی الذین کذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو
مثل القوم وشبهه مما لا یطابق الفاعل المخصوص المقصود ومتاول
بتقدیر مثل الذین کذبوا او بجعل الذین صفة القوم وحذف المخصوص
ای بئس مثل القوم المکذبین مثلهم وقد یحذف المخصوص اذا علم بالقرینة
مثل قوله تعالی نعم العبد ای ایوب بقرینة ان ذلک فی قصته وقوله تعالی
فنعم الماهدون ای نحن وساء مثل بئس فی افادة الذم والشرائط والاحکام
ومنها ای من افعال المدح والذم حب فی حبذا وهو ای حبذا مرکب من حب
الشیء او حب ای صار محبوبا ومن ذا فاعله ای فاعل هذا الفعل ذا ولا یتغیر
ای حبذا او فاعله او ذا عما هو علیه فلا یثنی ولا یجمع ولا یونث اذا کان
المخصوص مثنی او مجموعا او مونثا بجریها مجری الامثال التی لا تتغیر فیقال
حبذا الزیدان وحبذا الزیدون وحبذا هند وبعده ای بعد حبذا المخصوص
واعرابه ای اعراب مخصوص حبذا کاعراب مخصوص من نعم علی الوجهین

المذکورین

المذکورین ویجوز ان یقع قبل المخصوص ای مخصوص حبذا او بعده ای
بعد مخصوص تمییز او حال علی وفق مخصوصه فی الافراد والتثنیة و
الجمع والتانیث نحو حبذا رجلا زید وحبذا زید رجلا حبذا راکبا زید
وحبذا زید راکبا وحبذا رجلین او راکبین الزیدان وحبذا الزیدان
رجلین او راکبین وحبذا امراة هند امراة وحبذا هند والعامل فی التمییز
والحال ما فی حبذا من الفعلیة وذو الحال هو ذا لا زید لان زیدا مخصوص
والمخصوص لا یجیء الا بعد تمام المدح والرکوب من تمامه فالراکب حال من
الفاعل لا عن المخصوص **الحروف ما دل** علی معنی فی غیره ای کلمة دلت
علی معنی حاصل فی غیرها متعقل بالنسبة الیه ای لا یکون مستقلا
بالمفهومیة بحیث یصلح لان یحکم علیه او به بل لا بد له من ذلک من انضمام
امر اخر الیه ومن ثم ای لاجل انه یدل علی معنی فی غیره احتاج فی جزئیته للکلام
رکنا کان او غیره الی اسم یتعقل معناه بالنسبة الیه نحو من البصرة الی
او فعل کذلک نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل ای ایصال
فان معنی الافضاء الوصول ولما عدی بالباء صار معناه الایصال او معناه ای
الفعل وهو کل شیء استنبط منه معنی الفعل کاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغیر ذلک الی ما یلیه سواء کان
اسما صریحا مثل مررت بزید وانا مار بزید او کان فی تاویل الاسم کقوله تعالی
وضاقت علیهم الارض بما رحبت ای برحبها وسمیت هذه الحروف حروف الاضافة
ایضا لانها تضیف الفعل او معناه الی ما یلیه وحروف الجر لانها تجر معنی الافعال
الی ما یلیها او لان اثرها فیما یلیه الجر وهی ای حروف الجر من والی وحتی وفی

ذكره هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر
بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكان ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها
اى واو التى يقدر بعدها رب فى عدهما من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه
وتاؤه وعن والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا تكون الا حروفا والخمسة التى يليها تكون حروفا واسما وثلثة البواقى تكون
حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد مفادها
فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ بالله التجى اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجيء من
للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى
موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجيء من للتبعيض وعلامته
وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزايدة عطف
على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا فى غير الكلام
الموجب نحو ما جائنى من احد وهل جائك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر و

وشبهه

وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى كلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين
اى قد كان بعض او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر
فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة
بمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو فاتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منته اليه باعتبار السوق والميل وبمعنى مع قليلا
كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك
اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع
تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة
ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما قال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها
على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والمهجور بحكم
بندوره فلا يجوز زوره قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشيء حقيقة
نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق
امر الى مجرورها والباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق
مرورك بزيد اى بمكان تقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور
الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الا
شتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق

يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره في
مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بهذا والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا
متضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهبت بزيد
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء اما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف
الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
اى في المسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
ولا يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد بقائم
فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
نفيها اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده اى حسبك زيد وكفى
بالله شهيدا والقى بيده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك
بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل اى لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتأديب او خارجا نحو
خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت
عنه وزايدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الأجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب
للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها للانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة لتحقيق التقليل الذي هو مدلولها لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل

مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف
الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب
يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض لان التقليل المحقق لا يتصور ذلك
الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه ويحذف
ذلك الفعل الماضي غالبا اى في غالب الاستعمالات لوجود القراين نحو رب
رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز
بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
أو كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او
نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة
وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة اى المانعة عن
العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما
زايدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب
في حكمها اى تدخل على النكرة الموصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه جارة فان لم يكن في اول الكلام
وكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا
يقدرون لها معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف

الفعل اى فعل القسم فلا يق اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر
استعمالا من اصلها اعنى البا لغير السؤال يعنى لا تستعمل الواو فى السؤال فلا يق والله اخبرنى
كما يق بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة البا مختصة بالظاهر يعنى الواو مختص بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظا اسم الله او غيره فلا يق وك لافعلن مثلا بل يق والله
ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو البا بتخصيصه
باحد القسمين وخص بالظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير سؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها
عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب
القسم وهو اسم الله تع والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكره
من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا اى على اسم الله
خاصة فهى كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله
وكما يكون لغير سؤال يكون للسؤال ايض نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل
على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر
لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكره من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد
انه لا يصح ان يقال البا يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى وتلقى اى و
يجاب القسم الذى لغير السؤال وان حروف النفى ما ولا فاللام فى الجملة الموجبة
الاسمية نحو والله لزيد لقائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان
فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية

المنفية

فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد و
قد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما تدل
عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن
الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ
وتعديته عن شئ اخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء الشئ
على شئ نحو زيد على السطح حقيقة او عليه دين مجازا نحو [illegible] وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم
ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزايدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس
مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن
كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر
اى بالاسم الظ عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد تدخل فى
السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مط اى نظرا الى
ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى او الحاضر فيهما للابتدا

فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبدا زمان الفعل
المثبت والمبنى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت
سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون
هذه السنة ماضية لا تكون فيها لان معناه ان مبدا مسافرتى وعدم رويتى
كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتدا اى وهما للظرفية
المحض من غير اعتبار معنى الابتدا فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبر حاضرا
وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اى
جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لا انهما اول زمان
بعد لم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدا الزمان الفعل
قلنا الان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثال الابتداء
كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا
وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها
ما بعدها تكون حروفا جارة بهذا الاعتبار ذكرت هيهنا نحو جاءنى القوم
خاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا **الحروف المشبهة**
بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى
والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل
اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بلا حروف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال

فصل في الحروف المشبهة

كل من صيغتى الجمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولعل لغات تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان
كان ولكن وليت ولعل اخرهما الكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة
لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من
اقسام الكلام اذ كل منها تدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه
والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس
باقيها على حذف المضاف بان يقتضى بعدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى
تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر
اشبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة
لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك ويلحقها اى
هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى يعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة
على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قايم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع
فى بعض اشعارهم ويدخل هذه الحروف ح اى حين تلحقها ما على الافعال
لان ما على الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل
فان المكسورة لا يغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيد
قايم افدتها افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها
اى مع اسمها وخبرها سماها بجملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما
فى حكم المفرد ومن ثم اى ومن اجل الفرق المذكورة وجب الكسر فى موضع
الجملة اى فى موضع يقتضى الجملة ووجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد
فكسرت ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم

وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مفعول القول لا يكون الا جملة
نحو قال زيد ان عمرا قايم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول
لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت ان حال كونها مع
جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قايم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها
مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا
او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا و قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لان اي
ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد
معمول للفعل الواجب نحو لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك في معالك زعمت
اي لولا زعمت انك في معالك ولولا انك ضربت صديقك منك وكذلك قالوا انك
بفتح الهمزة لان اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان
مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني
فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فجزاؤه
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها
اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
ما بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا

المفاجاة

المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم قوله ارى على المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم
قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان
ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع
حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الى اخره اي مثل
عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة الاشباه
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت موصولة او موصوفة كان حاصل
المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري
فان معنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما
مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هي المعنى
المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس المقول و
لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان
المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع بان يكون ان المفتوحة في حكم المكسورة كما وقعت بعد العلم مثل ان
زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح
ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف

على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكرها خبر قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو
قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا
شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه
خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على
اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتدا
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا
العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتدا
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب احد ولا
اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانها
لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناها الاستدراك وهو لا ينافي
المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه
بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا

يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا يعتبر لذلك اي لاجل ان
المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد
معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق
بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا
لقايم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم و
بينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين
اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه
بهذه الصورة لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان
المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا
للعامل على ما ترجحا ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او على
خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكنها لا يوافق اللام مثل
ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر لكنني من
حبها لعميد ويخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوت بعض
وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازمها
اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقايم وان زيدا
قايم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب

لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فاتت ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالف البصريون فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وفى ذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا فى المبتدا والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون

وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فيدخل اى المفتوحة على الجملة الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى فى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب هذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة حالكونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجله السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثه للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى نحو او لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان اعنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان للتشبيه اى لانشائه وهى حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد

الاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل
على المفرد فراعي الصورة ففتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي
كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة
لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان
وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت
واذا لم يعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليها كما كان
في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي
مركبة من لا وان المكسورة للصلة بالكاف الزايدة واصله لا كان فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا يقيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جائك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ متوسطا اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
فاشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى

جاء عن

جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اختيها المخففتين
وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او
مخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل
الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب لنا يعود واجاز الفراء
ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى
زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على
المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان
متمسكين بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام
الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا و
المحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله
تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها
اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا
من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان تكون على سبيل الحكاية
كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع الرفع فالشاعر حكاه على
ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار وبالياء فيجب ان يحكى في
الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت

يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا احتاج الى التاويل
بعد ما جزم بوجود الخبر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في
اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف لميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة
وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة
منها وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب الجمهور بعض اخر
الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل
غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا
او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هاهنا ان لا يكون لاحد الشيئين والاشياء كما كانت
او واما ولیس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما
لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الحكم
الترتيب منهما وجودا او عدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اى مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم في
الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي
لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب
ما اقتضى وضعها قوي وضعيف فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة
من حيث انه قوي وضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى

العطف

ليفيد اى العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما
حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان
يجعل غاية وانتهاء الفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على
شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين
احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في
ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد
ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
بالموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن
تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء اما
الجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك
الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى
الصباح فانه يفيد شمول النوم الجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى
الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء
الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها
جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو
كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر

في الوجود من اتحاد المتجاوزين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر
وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى
ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما
وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل واحد من هذه الحروف الثلثة
لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين والامور فالكون ذلك
الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهمن ان او في مثل ولا تطع
منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما
هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا
من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة
بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصل احد المستويين والمستوى الاخر
يلي الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند
التكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة يليها
احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب رايت زيدا ام عمروا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما
وان ولي ام لكن الاخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمروا احسن وافصح
ويصح ان يكون تركيب رايت زيدا ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن
وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكافية المعروضة
على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على
الافصح ومن ثم ضعيف رايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه

لتنزله

لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا
فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها
اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة
كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح
جوابهما بلا او نعم لان المقصود ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا
وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن
ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم
يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما
لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في
الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اى ان القطعية
التي رايتها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن
هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاء اى بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى
بل عمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعمل الا معها يعني اذا

عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدق المعطوف عليه ولا باقاتم عطف
عليه المعطوف باما نحو جائني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان
الكلام مبنى على الشك جايزة مع او يعني اذا عطف شي على اخر باو
يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جائني اما زيدا وعمرو ولكن لا يجب
نحو جائني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها الواو و
لو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا
والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما
الثانية تعطفها على اما الاولى فلكل منهما فايدة اخرى فلا لغو ولا وبل
ولكن هذه الحروف لثلث لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا ينفي الحكم الثابت للمعطوف
عليه عن المعطوف فالحكم هيهنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائني زيد لا
عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن
المعطوف عليه الى المعطوف نحو جائني زيد بل عمرو اي بل جائني عمرو فحكم
المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع عنه لم
يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما
جائني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي
من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جائني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت

عنه وبعضهم الى انها تثبت بالحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه يعني ما جائني زيد بل عمرو بل
جائني عمرو فزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة
للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد فهي نقيضة لا فيكون
لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة
بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد
الاثبات لنفي ما بعدها نحو ما جائني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جائني زيد
لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه
الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي
المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم و
ها زيد قايم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارات حتى لا
يغفل المخاطب على الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا
وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها
تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون
الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه
المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير
زيادة له كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب وهو المتوسط
بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة

وللسكون واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني
تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها
اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام
زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى
قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى
ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر
هذا في العرف فلو قال احد لزيد اليس لي عليك الف درهم فقال زيد نعم
يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة
بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك
النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام
او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واى للاثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقا بالاستفهام وقد ذكر بعضهم انها
تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك انها بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره
المص ويلزمها القسم اى لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اى والله
اى وربي واى ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض
النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير بالكسر والفتح وان للمخبر قد اتاك زيد او
لم يأتك اى قد اتى او لم يأت وجاءان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير

قال

قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها
وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من
جوى حبهن ان اللقاء اى نعم شفاء للمحب من جوى حبهن اللقاء فجيئها في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة وانما
سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة و
معنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا
فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من
الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام
الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر
الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت
زيدا اى ما رايت زيدا وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر في
ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما
ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت
وقلت زيادتها مع الكاف نحو ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو
الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما

ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو
اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات
الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا و
عما قليل و زيد صديق كما ان عمرو اخى وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم واما الاجلين قضيت وقيل نافيها كلها انكر
والمجرور بعدها بدل منها و لا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد
النفى لفظا نحو ما جائنى زيد لا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا
الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك
اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم
بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن
القسم لذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله
فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور اى الجور اى المهلكة جمع حائر اى هالك
من حار اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها على ذكر
مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فهى تفسير
كل مبهم من المفرد نحو جاء زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى
مات وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى القول اى بفعل متقرر فى معنى
القول تقرر المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا تفسير فى الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ
غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا
ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم و كذلك

فقوله

قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال
على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت
معنى القول وليس تفسير الهاء فى قوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح
القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر
لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة للفعلية
اى للجملة الفعلية اى بدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل
المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاصهما
المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدهما الاسمية قال
الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوله
فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئها وتجعلها فى تاويل المفرد
الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك وما فى معناه نحو اعجبنى
ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان
هذا زيدا اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين و
لولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فصدرت لتدل
من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ
وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو

ذكره اشتمالا

حرفا التفسير

حروف المصدر

وان المفتوحة المشددة

فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة

حروف التحضيض

هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي
قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت
على الماضي والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون
مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلث معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع
ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب او جازم وحرف تنفيس للتقليل
اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت ولقد لعمري بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما في حيز
هما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية و
الفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك
هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل

جملة اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على الاسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان
اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على
الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا
رأت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
في حيزها لم تسكت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بعدها هل زيدا ضربت لما عرفت و
تقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه
على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا
الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن
منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يجد فعلها بخلاف الهمزة فانها تؤثر
فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه
لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع
هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها
للاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال الاخر بام المقدرة بالهمزة فان
قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم
اذا ما وقع وافمن كان واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتيسر تصرفها في حروف

الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعنا ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضي او المضارع نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعناه المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني اذا وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي مع انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب يعني واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معناها انها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفائهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكس المشهور ولم يرد ان ما ذكره معنى يقصد به في مقام

الاستدلال

الاستدلال بالانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم يقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف كلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء بين الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك منه لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون فيقدر اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل له بصيغة الفعل خبر موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في ان هو الافراد ليكون اي الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق انما قال كالعوض

لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض منه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبر عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهو اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبر لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع
الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس
مشتقا بوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في
اول ما يتكلم المتكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرفا وانما فاحترز به عن توسط
القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على
لا تعمل فيه ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط
لفظا اي لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب القسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا
لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني ان صح
مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم
الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط
ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك
فعلى معنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون

باعتبار

باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب على المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على
غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا اتيك وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير
توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب
اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى
الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف معنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير
الحمل عليه وان كان يرد عليه كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمماثلة بعد الامكان على تقدير تقدم
اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالملفوظ اي كالقسم الملفوظ به او مقدرة
كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله
تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فان لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة
جزاء تجب فيها الفاء واما التفصيل اي تفصيل الجملة للتكلم في الذكر نحو قولك
جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما خالد فاعرضت عنه واجمله في الذكر
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء الاستئناف من غير ان يتقدمها

اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب ومتى كان لتفصيل المجمل وجب تكرارها
وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور ولا بد له لا احد
الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه غير مقدر يعني واما الذين ليس في
قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها
اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو
اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا
تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه
هذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما اختصر جواز التقديم لما يمتنع تقدمه مطلقا
قيل والقايل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف وعملا
مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال التجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم
الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم
الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القايل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل والقايل المازني ان
كان ما يتوسط بين اما وفائها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كا

لمثال المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على
الفاء والا اي وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع
اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن
قبيل قسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا السايل متردد
بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما نوع رفع حكم الا
عن الاول دون الثاني هذا الكلام اذ لو كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق فاقيم
اما مقامهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق
فارتفاع زيد بالابتدا كما كان ولا وجه على المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق
فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق
الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقدير على
النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما امثلة
المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبا لظهور امثلته لكونها مرفوعة
لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول
كلا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطلب كقولك لمن
قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود

تحقيق مضمون الجملة كقوله تعم كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان
انه اسم بنى لكونه لفظ كلفظ كلا الذى هو حرف لمناسبته معناه المعنا الاول
تردع المخاطب عما تقول تحقيقا للضد لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كان بمعنى حقا
ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق مضمون الجملة كالمقصد بان فلم يخرجها ذلك عن
الحرفية وتاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى
ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل
الفعل البناء فيه من اول الامر بسكونه هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على الاعراب
ولمولية لانهما كالحرف الاخير غير مونث حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء
التانيث وبين عدمه وهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
هذه المسئلة وقد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع
اى الجمع المذكر والمونث فى مثل قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان
تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهر غاية الظهور
واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هى حروف اوتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى
شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر
منها والفايدة فى مثل هذا الابدال تامة فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبرا
المبتدا المؤخر والغرض كون الجزء منها التنوين فى الاصل مصدر نونت اى دخلته نونا

ما به

ما به ينون الشى اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من
معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة
اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهى شاملة ولدن ولم يكن
وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخرى اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك
الكلمات الا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان
المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شى وههنا الحركة متخللة بين اخر
الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم فى الفعل لا
لتاكيد الفعل فخرج نون تاكيد الخفيفة ولا ينقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض و
ليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو
ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع
الصرف ولا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير والفارق بين المعرفة والنكرة فهو
الدال على ان مدخوله غير معين مخصوص اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير
التنوين فمعناه اسكت سكوتا الان واما التنوين فى نحو احمد وابرهيم فليس فى التنكير بل
هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا اردت لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن
والعوض وهو ما لحق اسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ
اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف الحقوها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك

وساعتمد وغامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومرتبكل قائما

اى بكل واحد امثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم

وان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فى جمع المذكر السالم ولم

يوجد فيها ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن

وهو خطا لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة تثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن

لزالت لعلتين العلمية والتانيث فظهر انه ليس بتنوين تنكير لوجوده فيما كان

علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر

الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين

عليه والترنم وهو ما الحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف

تسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وان ما

اعتبر واما الحق اواخر الابيات والمصاريع ان كان للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها

جائز ابل واقعا كما تشاهد من اصحاب الغناء لا يخل التغنى به تماما ولا خولنا

يخل سلك النظم بتخلله بين كلمات القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا

مستتبعا باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق

لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف

الاطلاق به كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن

فروى هذا البيت الباء فيحصل باشباع فتحها الالف فعوض عن الالف عند التغنى نون

التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح

سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هنا حركة تحصل من اشباعها حرف

الاطلاق التقييد امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترقن مشتبه الاعلام

لماع الخفقن فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ويمكن مد الصوت بها

فحركت عند التغنى بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا

القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق

هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا تسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم خاص

به اعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض

الترنم لان معنى الترنم كان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى

فهى عد التنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع

تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر فهى باعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل ويحذف

اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر

نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة الاستعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر

مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوف وخطا بحذف الالف من ابن وكذا

قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان

مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف

ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو

زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا

فى حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس بالبنت فى مثل هند ابنة

عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء السكون و

مشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اى غير الالف التثنية نحو

اضربان والف الجمع اى الف الفاصل بين نون الجمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها

تكسر معها لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن

فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهى لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا
تنزل بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه
الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون
الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى نون التاكيد فى النفى
فلا يقوم زيد بما يقوم من الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لانه تشبيها
بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جواب المثبت لان القسم
محل التاكيد فكره ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان
يؤكده بما يتصل به وهو نون التاكيد بعد حصول له وفى قوله لزمت اشارة الى ان
زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى
مثل اما يفعلن اى فى الشرط الموكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد تاكيدا
ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اى قبل نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو المضموم ليدل على الضمة المضموم ليدل على
الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة
قبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكره ومع الضمير المخاطبة وهو
الياء المكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة
قبل نون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور غائبا كان او مخاطبا والمؤنث
الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر انما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع
المؤنث وحكمها غير ما ذكر فهو وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان

بمنزلة

بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى التثنية اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
ولذا تثبتها فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقيل نون التاكيد لئلا يجتمع
ثلث نونات متواليات ولا يدخلها اى المثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
للزوم التقاء الساكنين على غير حده وبجعله مغتفرا كما فى الوقف وليس
عند الاكثرين وهما اى نون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية وجمع
المؤنث مع ضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة
المنفصلة يعنى يجب ان يعامل اخر الفعل مع التنوين معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النون حكمهما مع المثنى وجمع
المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير البارز وهو شيئا جمع المذكر
نحو اغزوا واخشوا وارموا والواحد المؤنث نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغز وادم واخش فالنون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة
اغزن وادمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت فى نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا
اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت فى نحو اغزى الجيش وارمى الغرض وبضم
الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل فان لم يكن
اى الضمير البارز وهو فى الواحد المذكر نحو اغز وادم واخش فكالمتصل اى
كالكلمة المتصلة ونعنى بها الف التثنية تقول اغزون وادمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل انه مع غير البارز كالمتصل
مع غير ضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين فى هل ترى كما يقال ترين يا هندنا

خلافا ليونس فانه جوز التقاء الساكنين على غير حده

لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون في مثل
هل ترن باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم ترو
والقوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين
باثبات الياء وكسرها كما في لم ترى الناس هذا بارز يكسر لاجل النون و
اغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم
ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع
في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو
غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي
لقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ الساكنين اي لالتقاء الساكنين
كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين حذفت
النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل
عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير بالكسر ولم يحركوها كما يحرك
التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لرتبته ما يدخل الفعل عن مرتبة
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف المخففة ايضا في حال
الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك ويرد
ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن
بحذف الواو والياء واذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست
بلازمة فيجعل اللازم مرة باقيا اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها

تقلب

نقلب الفا كقوله في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا
انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني
خير واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من شرورنا
خيرا واجعل نونات نقايصنا خفيفة كان او ثقيلة في مواقف الذلة
منقلبة بالف ذات عبوديتك على نهج الاستقامة و
صل على من كلمة شفاعته في محو ارقام
الظلالات كافية وعن مضرة اسقام
الجهالات لنا منيه عافية وعلى
اله واصحابه وعلى من تبعهم
من زمرة احبابه لقد
فرغ من تسويده كاتبه
يوم السبت
غرة ربيع
الاول
في سنة سبع وستين بعد مائتين الالف ١٢٦٧ من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف صلوة

منقولست که ماه رجب ماه بزرگ خداست و ماهی در حرمت و فضیلت بآن نمیرسد
وقتال با کافران در اینماه حرام است و رجب ماه خداست و شعبان ماه
من است و ماه رمضان ماه امت منست کسیکه یکروز از ماه رجب روزه دارد
مستوجب خوشنودی بزرگ خدا گردد و غضب الهی از او دور گردد و دری
از درهای جهنم بر روی او بسته گردد و بسند معتبر از حضرت موسی بن
جعفر ع منقولست که هرکه یکروز از ماه رجب روزه بدارد آتش جهنم یکساله
راه از او دور میشود و هرکه سه روز از او روزه بدارد بهشت از برای او واجب
گردد و ایضا فرمود که رجب نام نهریست در بهشت از شیر سفیدتر
و از عسل شیرین‌تر هرکه یکروز از رجب روزه دارد البته از آن نهر بیاشامد
و بسند معتبر از حضرت صادق ع منقولست که حضرت رسول ص که ماه
رجب ماه استغفار امت منست پس بسیار در اینماه استغفار کنید
که خدا آمرزنده مهربانست و رجب را اصب میگویند زیرا که رحمت
خدا در اینماه بر امت من بسیار ریخته میشود پس بسیار بگوئید استغفر الله
و اسئله التوبة و بسند معتبر از حضرت صادق ع منقولست که هرکه
روز از ماه رجب روزه دارد بهر روزی روزه یکسال از برای او بنویسند
و هرکه هفت روز روزه بدارد هفت جهنم بر روی او بسته گردد و هر
هشت روز از آن روزه بدارد حقتعالی حساب او را آسان کند
و هرکه جمیع ماه رجب را روزه بدارد خدای تعالی
خوشنودی خود را برای او بنویسد و هرکه خدا خوشنودی
خود را برای او بنویسد هرگز او را عذاب نکند
و ابن بابویه علیه الرحمه بسند صحیح معتبر از سالم
روایت کرده است که گفت در نهم بخدمت حضرت

صادق ع در اواخر ماه رجب که چند روزی از آن مانده بود

چون نظر